مقالات فكرية حول الحريات والحقوق

بين

الإسلام والعلمانية والليبرالية



بقلم

الدكتور علي حسن الروبي



مقالات فكرية

حول

الحريات والحقوق

بين

الإسلام والعلمانية والليبرالية

بقلم

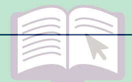
د/ علي حسن الروبي

١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٣م





بسم الله الرحمن الرحيم



تقديم

أحمد الله تعالى، وأصلي وأسلم على نبينا محمد وآله.

أما بعد؛

فهذه مقالات متفرقة كنت قد نشرتها- في آماد متباعدة- على موقع الألوكة وغيره من المواقع الالكترونية، وينتظمها أمرٌ جامعٌ، وهو مناقشة قضية من أكبر القضايا الفكرية ذات الحضور الجدلي على الساحة الثقافية والفكرية، ألا وهي قضية الحقوق والحريات، وموقف الإسلام منها مقارنة بموقف المذاهب العلمانية لاسيما الليبرالية، والدفاع عن رؤية الإسلام في تلكم القضايا.

وبعض هذه المقالات لاقى قبولاً وقتَ أن نُشر، وقد رأيت جمعها في كتاب ونشرها، عسى أن يكون فيها ما يجعله الله -بتفضله على عبده- أثراً باقياً وأجراً جارياً؛ إن ربنا واسع الفضل عظيم الكرم.

د/ علي حسن فراج الروبي

شوال ١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٣م



المحتويات



الإسلام وعدم الاعتراف بهوية الآخر!

(نشرت في موقع الألوكة في فبراير 2010م / ربيع الأول ١٤٣١ه)

من الشبهات العصرية التي توجَّه للإسلام أنه لا يقبل التَّعدُّد ولا يعترف بهوية الآخر، بل يعلن امتلاكه للحقيقة حصراً، وأن ما سواه من الأديان والأيديولوجيات= باطلٌ؛ ففي القُرآن نفسه يتكرر وصف المخالفين للإسلام بأنَّهم كفَّار ومشركون، كما يعتقد المسلمون أن من سواهم من أهْل الأرض كافرٌ ومصيره إلى النَّار، ويتمسَّكون بآيةٍ من القرآن الكريم وهي: ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [آل عمران: 85].

وقبل الجواب عن هذه الشبهة لا بد من الإشارة إلى عدم انفراد الإسلام بهذا الأمر دون غيره من الدِّيانات والمذاهب الفكريَّة.

وما عليك إلا أن تبحث وتسأل عن اعتقاد النَّصارى في شأن المسلمين واليهود ومصيرهم الأخروي، وكذلك عن اعتقاد اليهود في شأن النَّصارى والمسلمين ومصيرهم الأخروي؛ فإنك ستجد أن كل فريق يطلق على غيره اسم "الكافر"، وكل فريق يرى أنه لن يدخل الجنة إلا من كان على مثل عقيدته.

وأما بالنسبة للمذاهب الفكرية العلمانية فهي وإن كانت غير مشغولة بالمصير الأُخروي للإنسان من قريبٍ أو بعيدٍ، إلا أنها تسعى سعياً حثيثاً إلى بسطِ هيمنتها الثقافية على المجتمعات

وفرضِ قيمها وفلسفتها على النظم القانونية بالبلاد التي تنتشر بها. وهي ترى في قوانين الأديان وشرائعها جهلاً ورجعيةً؛ ومن ثَمَّ تسعى لعزلها عن الفضاء العام للدول والمجتمعات ولا تقبل إلا أن يكون الدين خياراً شخصياً يُمارس تحت مظلة الحقوق الشخصية.

ولا تفعل المذاهب العلمانية ذلك إلا لما تراه في قيمها ومبادئها من صوابية وارتقاء بالإنسان وما تراه في قيم الأديان وشرائعها من ازدراء للإنسان وتحقيرٍ له.

فالشاهد أن هذا أيضاً لونٌ من ألوان احتكار الحقيقة والصواب الذي يُنبز الإسلام بأنه يمارسه ضد ما سواه من أديانٍ وأيديولوجيات.

فتعالَ بنا الآن لنسمع وجْهة نظر الإسْلام في عدم اعتِرافه بالآخر، وإبطاله ما سواه من عقائد وأيديولوجيَّات

لا بدَّ لنا أن نعلم أنَّ الإسلام ليس فكرةً أرضيَّة ولا نظريَّة بشريَّة قابلة للخطأ والصَّواب.

إنَّ الإسلام لَم يخترعْه محمَّد - صلَّى الله عليه وسلَّم - ولَم يؤلِّفْه المسلِمون من عند أنفُسِهم، بل قد شرعه الإله الواحد الَّذي ليس ثمَّ إله غيرُه في هذا الكون، والَّذي لا يحتمل ما يَجيء منْه إلا الصَّواب والحقّ والصِّدْق والعدل.

إنَّ قبول الإسلام بغيره من الدّيانات والاعتراف بها وتصحيحه لها، معناه التَّشْكيك في صحَّته هو، بل والقطع ببطلانه؛ فإذا كان

- وهو دين التَّوحيد - يعترف بالشِّرْك وتعدُّد الآلهة، فما توحيدُه إلاَّ هراء، وإذا كان - وهو دينُ الإقرار بالخالِق الَّذي أوجد الكون بِمحض إرادته وحكمتِه - يعترف بالإلْحاد الَّذي يردُّ وجود الكون إلى محْض الصدفة البحْتة، وينكر وجود شيء اسمه الله الخالق، فما دعوته إلاَّ هذَيان.

إنَّ النَّقيضَين لا يجتمعان أبدًا، واللَّيل والنَّهار لا يلتقِيان، فلِماذا يُراد من الإسلام أن يفعل المستحيل ويقول باللامعقول؟! هل يَخدع الإسْلام أتباعَه أم يَخدع أعداءه؟!

أيقول الإسْلام لأتباعِه: إنَّ الله ربّكم واحدٌ أحَد، لَم يلِد ولم يولد، ثمَّ يقول: إنَّ مَن قال: إنَّ الله ثالث ثلاثة، وأنَّه تزوَّج وولدَ وترك ابنَه يُصْلَب - هو على صوابٍ كذلك، وكلا القولَين لا بأس بهما وكلٌّ مصيره إلى جنَّة الخلد؟!

أيقول لأتباعِه: إنَّ محمَّدًا رسولُكم الَّذي أُنزل عليه الوحْي بالقرآن، فاتبعوا ما جاءكم به من عند الله ربِّكم، ثمَّ يقول لهم: إنَّ مَن قال بأنَّه كذَّاب مفترٍ اخترَعَ القرآنَ ليجْمَع النَّاسَ حوله؛ من أجْل مصلحتِه الشَّخصيَّة أو القوميَّة، هو على صواب أيضًا ومصيرُه إلى جنَّة الخلد؟!

مَن مِن العُقلاء يقول بهذا التناقُض ويقبل بهذا الهزْء؟!

فلا جَرَم كان من المتحتّم على الإسْلام أن يقول بِما قال، وأن يدعوَ إلى ما دعا إليه.

ومع هذا، فالرسالة الإسلاميَّة تمثِّل غاية التَّعدُّديَّة والاعتِراف بالآخر، من جهات مغايِرة وزوايا أخرى؛ فهي رسالة عالميَّة لا تتوقَّف عند حدود أرضيَّة من لون أو جنس أو عرق أو وطن أو لسان، فبوسع جَميع أهل الأرض: أحْمرهم وأسودِهم، وعربهم وعجمهم، وغنيهم وفقيرهم، ونصرانيّهم ويهوديّهم، وبوذيّهم وعلمانيّهم، أن يدخُلوا في هذا الدّين العظيم، ويتمتَّعوا بكلِّ ما كفَلَه لأتْباعه من حقوق دنيويَّة وسعادة أخرويَّة.

إنَّ الإسلام لا يضَعُ حجابًا ولا حاجزًا بين دخول (الآخر) تحت لوائِه والعيش في أكنافه، إنَّه لا يطلب من (الآخر) مواصفات في اللَّون أو العرق أو الجنْس أو الموقع الجغرافي، إنَّه لا يطلب من الإنسان سوى أن يكونَ إنسانًا يَحترم ما ركّب فيه من إنسانيَّة وعقلانيَّة، فيقرّ بالرَّبّ الخالق ويَمتثِل للشَّرع الكامل المنزَّل، الَّذي يضمن له سعادة دنيويَّة وأخرى أبديَّة.

والإسلام أيضًا يعطي صورةً باهِرة للتعدُّد والاعتِراف بالآخر عندما يقول للإنسانيَّة كلها: إنَّه - أي الإسلام - هو دينُها الموروث في تاريخها بأكمله، إنَّه وُجِد منذ أنزل الإنسان إلى هذه الأرض، إنَّه يقول: ليس محمَّد هو الرَّسول الأوْحد الَّذي جاء به، بل قد سبقَه بالإسلام عشرات الرُّسل ومئات الأنبياء، جاؤُوا جميعًا بلبِّ الإسلام وهو التَّوحيد، وكلّ ما هناك أنَّ الشَّريعة التي جاء بها محمَّد مهيْمِنة على الشَّرائع التي قبلها؛ لأنَّه كُتِب لها أن تكون آخِر كلمة من الله لعبادِه، فهي كفيلة بتنظيم أمور الإنسان

في كلِّ الأزمِنة والأمكنة بيْنما ما قبلها من الشَّرائع كانت مؤقَّتة ومرحليَّة.

إنَّ الإسلام لا يقول لليهود: اكفُروا بموسى وغيره من أنبِيائكم وآمِنوا بمحمَّد، ولا يقول للنَّصارى: اكفُروا بنبيِّكم عيسى وآمِنوا بمحمَّد، كلاَّ بل يقول لكلِّ هؤلاء: آمِنوا بمحمَّد كما آمنتم برسُلِكم، بل فوق ذلك هو يقول لهم: مَن كفر بأيِّ رسول من الرُّسل فكأنَّه كفر بِمحمَّد، فلا يعدُّ مسلمًا ولا يدخُل حظيرة الإسلام حتَّى يؤمِن بِجميع الرُّسل كما آمن بمحمَّد.

أجل، لَم يقُل الإسلام يومًا لأتْباعِه إنَّ موسى لم يكُن نبيًّا مرْسلاً، أو عيسى لم يكن رسولاً مقرَّبًا.

ولَم يقل المسلمون: إنَّ موسى قد افترى ولم ينزل الله عليه التوراة.

ولَم يقل المسلمون: إنَّ عيسى قد كذَب ولَم يوحَ إليه الإنجيل.

ولكن قال اليهود والنَّصارى: كذب محمَّد فلم ينزل عليه القرآن.

ولَم يقل المسلمون يومًا لأحدٍ من النَّاس: إنَّ محمَّدًا إلهٌ فاعبدوه وقدِّسوه.

فدعْوة الإسلام إذًا هي دعوة في الغاية من السَّماحة مع الآخر والاعتراف بهويَّته، إنَّها ما أنكرت عليه إيمانه بنبيِّه ولا كتابه المنزل، بل أثبتت ذلك وطلبت منه الإيمان بالنَّبيِّ الجديد والكتاب الأخير، فما عسى أن يكون التَّسامُح والاعتراف بالآخر فوق ذلك؟!

زِدْ على ذلك أنَّ الرِّسالة وسط في دعوتِها وما تطلبه من أتباعها من الكمال والعدل، بحيث لا حجَّة لأحد في عدم الامتِثال لها، إنَّها تقسم الموجود إلى خالق ومخلوق، ورب ومربوب، والرَّبّ واحد لا شريك له، له جَميع صفات الجمال والجلال والكمال، وكلُّ مَن سواه مَخلوق ضعيف لا يَملك لنفسِه ولا لغيرِه ضرًّا ولا نفعًا، فلا تقْديس في الإسلام لبشَر ما بِحيث تُلْقى عليه صفات الخالق ويَخضع له البشَر كما يخضعون لخالقهم، فما عسى يرْجو إنسانٌ يَحترِم عقلَه من دينٍ من الأدْيان فوق ما يرْجوه من الإسلام، الَّذي ساوى بين جَميع البشَر في المعاملة عند ربِّهم على ما قرَّره القرآن الكريم: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [الحجرات: 13]، والسنَّة المشرفة: ((لا فضل لعربي على عجمي إلاَّ بالتَّقوى)).

إذا كان الأمرُ على ما قد وصفْنا وقد فتح الإسلامُ ذراعيْه للآخر، باعترافه بنبيّه وكتابه، ثمَّ بعظمة منهجِه وشريعته وتعْظيمه كلَّ الرسل وإقراره كلَّ الكتب، ثمَّ وجدْنا بعد ذلك هذا (الآخر) يأْبى إلاَّ عنادًا ويأْبى إلاَّ كفرًا بواحد من الرُّسل، وتكذيبًا بواحد من الكتب، أو يرفع أحدًا من البشَر إلى مقام الخالق ويهزأ بالرَّبّ العظيم فيصفه بصفات المخْلوقين من النقص والعجز، ويُحارب ما أنزله الله لبني الإنسان من النُّور والهداية، أفيكون الإسلام ظالمًا عند إقصائه لهذا (الآخر)؟! ثمَّ هل أقْصى الإسلام (الآخر) أم الآخر هو الَّذي أقصى نفسه بإنكاره ضوءَ الشمس

في رابعة النَّهار، وبعناده واستكباره وركوبه الكذِب والشَّطط والغلو والجفاء؟!

ثمَّ إذا كان الأمر كذلِك، فهل من مصلحة هذا (الآخر) غشّه ومخادعته وتَصحيح باطلِه وتلْميع مزيفه، أم مصلحته في إخباره بواقعِه وحاله، وأنَّه متجنٍّ على ربِّه مكذِّب لرسوله هو قبل تكذيبِه لرسول الإسلام؛ لعلَّه أن يفيق إلى نفسِه ويرجع عن غيِّه يومًا ما؟!

أوليْس من الحقّ؛ بل من الواجب أن نقولَ لِلمُجْرِم إذا اقترف جريمةً: أنت مجْرِم؟! أليْس من حقِّنا ومن واجبنا أن نقول للخائن المزوّر: أنت خائن ومزوّر، ولو قلنا له: أنت أمين وصادق، لكنَّا نحن الخونة والمزوِّرين؟!

هذا الذي افترى الكذب على خالقه، وهذا الذي كذَّب أحد رسُل الخالق، ألَم يجرم جريمة شنعاء ويرتكب داهية دهياء؟! أليس من العدْل والإنصاف أن نصِفَه بالوصف الحقيقي الملائِم لفعله المناسب لجرمه؟!

إنَّ الطَّبيب إذا قال للمريض: أنت سليم معافًى ما بك من بأس، مع أنَّه يحمل الأمراض الفتَّاكة التي ستُرْديه بعد مدَّة، أفلا يكون هذا الطَّبيب خائنًا؟!

أفلا يكون مجرمًا؟!

هكذا نحن لو قُلنا لليهود: أنتم لستُم كفَّارًا، أنتم على دين صحيح، أقيموا على ما أنتُم عليه، على ما وجدتُموه في كتُب آبائِكم وإن

كانت محرَّفة أو منسوخة، وقولوا: إنَّ عيسى ومحمَّدًا كاذِبان، واتركوا شريعة الله المحْكمة الخالدة وكتابه المهيْمِن.....

وقلنا للنَّصارى: أنتم على صواب ودين صحيح، وأقيموا على ما أنتُم عليه من قولِكم: "اتخذ الله ولدًا"، وعبادتكم ذلك الولد، واتركوا عبادة الخالق العظيم وكذِّبوا بمحمَّد وقولوا عنه: كذَّاب، واتركوا شريعتَه المحْكمة الخالدة وكتابه المهيْمِن...

لو فعلنا هذا ولم نبيِّن لهؤلاء وهؤلاء حقيقة أمرِهم، أمَا كان فِعلُنا هذا في غاية الخيانة والظلم لهم؛ لأنَّنا أوهمناهم أنَّ الباطل حقّ وأنَّ اللَّيل صبحٌ وأنَّ السّم ترياق؟!

كيف سيكون مصير الباحِثين عن الحقيقة من البشَر لو أنَّ الإسلام يصحِّح جميع المذاهب والأديان ويعترف بها، كيف يلتمسون النور وقد قيل لهم: إنَّ الكلَّ سواء وعلى خير ومصيرهم إلى جنَّة الخلد؟!

فمن رحمة الإسلام بأتْباعه وأعدائه: أنْ أجلى لهم حقيقة مصير كلٍّ منهم، ليسلك كلُّ واحد سبيلَه وهو على علم بمآلِها وعاقبتِها، وليتحمَّل نتيجة ما اختاره لنفسِه يوم لا تَملك نفسٌ لنفس شيئًا والأمر يومئذ لله.

*****

الإسلام وبُغض الآخر

(نشرت على موقع الألوكة في ديسمبر 2010 م/ المحرم 1432هـ)

كنت قد كتبتُ من قبلُ مقالةً عن: (الإسلام والاعتراف بهوية الآخر)، بينتُ فيها موقفَ الإسلام مِن الاعتراف بهويَّة الآخَر واحترامها، (وعذرًا للقارئ المسلِم على استعمال مفردات معاصِرة غير شرعيَّة)، ورددتُ على الشُّبْهة التي تُوجَّه للإسلام بأنَّه لا يَقبل التعدديَّة الدِّينية، ولا يعترف بالأديانِ الأخرى من حيثُ الصحَّة، والحقُّ في الانتشار والدَّعْوة إليها، وإنْ سمَح بوجودها وأقرَّ أهلُها على العيش في دولتِه ودائرة سُلْطته.

وأتَكلَّم اليوم عن موضوعٍ ذي صِلة، وهو: موقف الإسلام تجاهَ الآخر، الذي لا يَدين به مِن حيثُ الحبُّ والبغضُ والمودَّة والكراهية، فإنَّه يقال عن الإسلام: إنَّه - كما يظهر مِن نصوص كثيرة في مصدريه - يَنهَى أتباعه عن حبِّ (الآخر) ومصادقته وإقامة عَلاقات وديَّة معه، كما في آية المائدة: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ... ﴾ [المائدة: 51]، والآية الأخرى في سورة المجادلة: ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [المجادلة: 22]، وحديث ((المرءُ على دِين خليلِه)) وغير ذلك مِن الآثار، بل إنَّنا لنجدُ بعضَ النصوص تُشجِّع على بُغْض المسلم لغير المسلمين،

وتجعل هذا مِن علامة الإيمان، كحديثِ: ((أوثقُ عُرى الإيمان: الحبُّ في الله، والبغضُ في الله))

ومعلومٌ أنَّ الآخر - وهو الكافِر عندَ المسلمين - ممَّن يبغضه الله - تعالى - ولا يُحبُّه، فمِن أعلى درجات الإيمان بغضُ مَن يُبغضه الله وحبُّ مَن يحبه الله، بل جاءتْ بعض النصوص تُحرِّض على العنصرية مع الآخَر، كما في حديثِ: ((لا تَبدؤوا اليهودَ والنصارى بالسلام، وإذا لَقِيتُموهم في طريقٍ فاضطرُّوهم إلى أضيقِه))

ولا حاجةَ إلى نقْل آراء بعضِ الفقهاء في معاملةِ أهل الذِّمة وإلزامهم زِيًّا معيَّنًا، وحِرْمانهم من ممارسة بعضِ الوظائف، وغير ذلك من المعاملة العُنصريَّة، بل الكلام هنا حولَ محبَّة الآخَرين والسَّماحة معهم، وهو أمر تَنشُده الإنسانيةُ اليوم وتحتاج إليه، وقد نادتْ به بعضُ الاتجاهات الفِكريَّة المعاصرة، فلِمَ كان موقف الإسلام سلبيًّا في هذه القضية؟!

بداية لا بدَّ مِن توضيح حقيقةٍ مهمَّة، وهي: هل الإسلامُ هو الطريقُ الوحيد إلى الله تعالى؟ أم هو طريقٌ مِن طرق كثيرة؟ هل هو حقيقةٌ مُطلَقة أم نسبيَّة؟ أهو وحْده الصواب، أم هو وغيره صواب؟

أهو حقٌّ محض ومِن ثَمَّ خير محض؟ أم هو حقٌّ وباطل، وخير وشر؟

إنَّ الإجابةَ عن هذه الأسئلة أساسٌ في توضيحِ هذه القضية.

وقد أشرتُ في مقال: "الإسلام والاعتراف بهُويَّة الآخر" إلى أنَّ الإسلام ليس فِكرةً أرضيةً، ولا تَجرِبة بشَريَّة قابلة للصواب والخطأ، والحقِّ والباطل، وأنَّه ليس مَذهبًا اخترعَه محمَّدٌ - صلَّى الله عليه وسلَّم - مِن عنده، بل هو وحيٌ من عندَ الله العزيز الحكيم.

وهو - الإسلام - دينُ الأنبياء جميعًا مِن آدم إلى محمَّد - عليهم السلام - فهو دِينُ إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، وموسى وعيسى - عليهم الصلاة والسلام - وما محمَّدٌ إلا حلقةٌ في سلسلة، ولَبِنةٌ في بناء، غير أنَّ شريعته وكتابه فيهما الكلمة الأخيرة مِن السماء إلى الأرضِ، وقد كَفَلَتْ - بما تضمَّنتْه من أحكام وأقضية - السعادةَ لجميع البشَر في جميعِ أنحاء الأرض في كلِّ عصر مِن العصور التي تَلَتْ نزولها.

ثم الإسلامُ هو الإيمان بالله - تعالى - خالقًا لهذا الكون، وإفراده تعالى - دون غيره - بسائرِ أنواع العبادات؛ لانفرادِه بسائرِ نُعُوت الكمال والجلال، وصِفات الخلْق والرزْق والتدبير، مع الإيمان بالرُّسُل أجمعين، وتصديقهم فيما جاؤوا به مِن عند الله - تعالى.

هذا هو الإسلام، فما هو ضدُّه؟ وما هو غيرُه؟

إنكارُ وجودِ الله - تعالى - والهُزء بالعَقْل البشري، بالزعمِ بأنَّ هذا الكونَ البديعَ المحكم الصُّنْع - الذي عجَز عقلُ الإنسان عن

إدراك أسرارِه عبرَ ألوف السِّنين قضاها في هذه المحاولة - إنَّما وُجِد بمحضِ الصُّدفة؟!

صَرْف العبادة لغيرِ مستحقِّها، وإضفاء نعوتِ الكمال والجلال على مخلوقٍ مِن مخلوقات الله تعالى، وتسويةِ المخلوق بالخالِق، والمقهور بالقاهر، والمنعَم عليه بالمنعِم؟!

التكذيبُ ببعضِ الرُّسل، ونعْته بأقبحِ النعوت، ونبْذ كتابه مع كونه تصديقًا لما بين يديه من الكُتب والرسل، ورفْض الانضواء تحتَ شريعته، مع أنَّها كلمةُ الله الخاتمة، وفيها السعادة لجميع مَن تَبِعَها؟!

التكذيب بالبعْثِ والقيامة، والزعم بأنَّها خرافات وأوهام، والانغماس في وحْلِ الشهوات البهيميَّة؟!

اتِّباع الأفكار البشريَّة والشيطانيَّة التي تدعو إلى محاربةِ الخير والفضيلة والرَّحمة، ونشْر الشرور والفساد والرذيلة في الأرض؟!

أهذه مضاداتُ الإسلام التي يُقال عن صاحبِها: إنَّه "كافر"، أو كما يُقال في عصرنا - عصر التزييف -: إنَّه " الآخَر"؟!

فالمتلبِّس بهذه المضاداتِ أو بواحدةٍ منها، أهلٌ للحبِّ أم للبُغض؟ كيف يطلب الإسلامُ من أتباعه أن يحبُّوا الباطل والشر أو أصحابَهما؟!

وقد تقدَّمَ التدليلُ في مقالة: "الاعتراف بهُويَّة الآخَر": أنَّه من الظُّلم للإسلام أن نُلزمه أن يعترفَ بالباطل، ويُقرَّ بالخطأ والإثم.

وها هنا نقول أيضًا: إنَّه مِن الظلم للإسلام أن نلزِمه أن يدعوَ أتباعه إلى حبِّ المبطلين والكاذبين، والداعين إلى الغي والضلال.

إنَّك لو طلبتَ من إنسان سَوِيٍّ أن يحبَّ مجرمًا ما، أو جريمةً ما، لكنتَ طلبتَ منه ما لا طاقةَ له به؛ لأنَّنا مجبولون على حبِّ الخير والعدْل، والجمال والكمال، وبُغض أضداد ذلك مِن الشر والظلم والنقص، إنَّنا لا نَقْدِر على غير هذا؛ لأنَّ فطرتنا هكذا.

ولو أنصفَ المرءُ ونظَر إلى حقيقةِ الكافر الذي يُنكر أظهرَ حقيقة، وهي: وجود الله تعالى، أو يجعل له نِدًّا، أو يزعم أنَّ له زوجةً وولدًا، أو غير ذلك من وجوهِ الكُفر والإلحاد والشِّرْك، لرأى أنَّ ذلك الرجلَ يرتكب جريمةً نكراءَ، هي أبشعُ مِن كثير من جرائم القتْل والغدْر والخِيانة، التي فُطِر الناس على بُغضِها وبغض مرتكبيها.

فالآخر - وليس الإسلام - هو مَن أنْزَل نفسَه هذه المنزلةَ، وأوْجَب لنفسه هذا الشعورَ مِن عدم الحبِّ والودِّ.

ثم يُقال: ما هو المقصودُ بعدم حبِّ الآخر وبُغْضه الذي أومأتْ إليه النصوصُ الإسلامية؟

أهو البُغضُ الذي يحمل على العنصريةِ ضدَّ الآخرين، وظلمهم واضطهادهم وإيذائهم، كما هو في الصِّهْيَونيَّة أو النازية أو الفاشية؟

كلاَّ! إنه إيقاظٌ للبُغض الجِبليِّ الذي ينبغي أن تحملَه كلُّ فطرة سويَّة لكلِّ جائرٍ وظالمٍ لنفسه أو غيره.

وهو - أيضًا - تعبيرٌ عن الاستعلاءِ اللازم لقِيَم الحقِّ والخير والعدل وأهلها، على معاني الباطل والشرِّ والظلم وأهلها، وهو المعنى الموجودُ في حديث: ((وإذا لقيتموهم في طريقٍ فاضطرُّوهم إلى أضيقِه))، ليس المراد أن يترُكَ المسلِمُ طريقًا ليزاحمَ أحدًا ملجئًا إيَّاه إلى الجِدار أو الرصيف، فإنَّ النبي - صلَّى الله عليه وسلَّم - وأصحابه ما فَعَلوا هذا، بل المرادُ عدمُ التوسعةِ لهم وإخلاء الطريق أمامَهم على حسابِ تضييق طريقِ المسلم، بل يأخُذ المسلِمُ في طريقِه على ما هو عليه غير عابئ ولا مكترِث.

إنَّ هذا الأمرَ لا يختلف كثيرًا عمَّا يفعله الشرفاءُ وأصحاب المبادئ عندَ رؤية أهلِ الباطل مِن أهل الثروة والمناصِب، إنهم يتصرَّفون معهم بطريقةٍ استعلائية، لكنَّها غير مذمومة، تختلف عن سلوكِ أهل النِّفاق وضِعاف النفوس أمامَ ما تمليه العادةُ من الخضوع والاستكانة مع أهل المناصب والجاه.

وهو - أيضًا - شعورٌ منوط بسببٍ يبقَى ببقائه، ويزول بزواله، فليس هو موقفًا أبديًّا سرمديًّا؛ لأنَّ عِلَّته قابلةٌ للإزالة، وفي مقدور كلِّ إنسان رفعُها، فدوافعه ليستْ قائمةً على أشياء اضطراريَّة لا دخْلَ للإنسان فيها كاللَّوْن والجنس والأرض، بل على ما اختارَه الإنسانُ لنفسِه، وفي مقدورِه ووُسعه التخلِّي عنه.

فما الذي يحول بيْن أيِّ إنسان وبيْن سلوكه طريقَ الحق والخير والعدل، فيتخلَّص من هذا الشُّعور، وهذا الموقف الذي يتَّخذه المسلمون منه؟ إذ إنَّه بمُجرَّد دخولِ الإنسان في الإسلام يَنتهي الأمر برُمَّته، ويصبح المسلمُ الجديد مثله مثلُ مَن وُلِد مسلمًا، وله عشراتُ الآباء والأجداد المسلمين، فما يَضير أهلَ الأرض أجمعين أن يَدخُلوا في الإسلام؛ لتكونَ بينهم مَودَّةٌ واحدة، ومعاملة واحدة؟!

إنَّ هذا الشعورَ بمثابة الغِشاء الذي يحفظ الهُويَّة الإسلامية مِن الانخراطِ في باطلِ الآخرين، أو الانخداع به، أو الإعجاب ببهرجِه الزائِف وزُخْرفه المزوَّر.

إنَّه احترازٌ وقائي مِن اندماج أهلِ الحقِّ والعدل مع أهلِ الباطل والظُّلم في صداقاتٍ شخصية ورُوحية، مِن شأنها أن تُضعِف هاجسَ الإيمان والولاء للحقِّ، ومقْت الكفر والباطل تحتَ تخدير المخادَنة والمخالَلَة، والركون إلى الطرَف الآخَر وإلْفه والميل إليه، ومِن ثَمَّ الركون إلى ما مَعَه مِن باطل وظلم.

ومع ذلك لا يَعني هذا الشُّعور المقاطَعة التامَّة بين المسلِم وغيره، فإنَّه - وكما ثبَت بأدلَّة الشريعة الصحيحة - لا حرجَ أبدًا على المسلِم في التعامل مع غيرِ المسلِم، بل الأكْل معه ومِن طعامه، بل وعيادته وزيارته، وإجابة دعوته وقَبول هَديَّته، والإهداء له والتصدُّق عليه، والقيام بحقِّه إنْ كان جارًا، كل ذلك لا حرَجَ على المسلِم فيه، بل دِينه يأمرُه بالسماحة، وحُسْن

الخُلُق، والإحسان، وعدم الإيذاء، ولو مع الحيوان الأعجَم، لكن هذه الأمور لا تَتنافى مع الأمر ببُغض التجنِّي على الله والكذب عليه وعلى رُسلِه، وبُغض مَن يَحمِل هذا الظلمَ ويُمارس هذا التجنِّي.

ثم يُقال - أيضًا -: إنَّ هذا البُغضَ للآخَرِ مقيَّد بقيود تمنعه من أن يكون إحساسًا أو سلوكًا عُنصريًّا تمييزًا، إنَّه محاطٌ بسياج الشريعة الكاملة التي مِن أبجدياتها تمجيدُ العدل، والأمر به مع كلِّ أحد، بقَطْع النظر عن لَونه وجِنسه بل ودِينه، وتقبيح الظلم والنهي عنه مع كلِّ أحد، مسلمًا كان أو غيرَ مسلم، مسالمًا للمسلمين أو معاديًا لهم.

هذا العدلُ الذي هو أساسٌ من أُسس الشَّرْع كفيلٌ ألا يجعلَ هذا الشعور تُجاهَ غير المسلمين شعورًا عدوانيًّا عنصريًّا اضطهاديًّا، فهو مطلوبٌ لأهداف معيَّنة، ومقدر بحدود معيَّنة، ما وراءَها منهي عنه، آثِم فاعلُه في ميزانِ الشرع.

ولا عجبَ أبدًا أن يجتمعَ البُغض والعدل في الشريعةِ الكاملة الخالِدة، وإنْ كان هذا عزيزًا أو معدومًا في الدِّيانات المحرَّفة والمذاهب الفِكريَّة المعاصرة.

وعلى هذا، فغيرُ المسلِم آمِن من أن يقودَ ذلكم الشعورَ السلبي ضدَّه إلى اضطهادِه أو ابتزازه، وهذا الذي يَعنِيه ويحتاج إلى ضمانتِه، فهو ليس بحاجةٍ إلى شعارات جوفاءَ مكتوبة على أوراق، ولا مكانَ لها عندَ التطبيق على أرض الواقِع.

وإنِّي لأجدُ التعبير عن هذا المعنى في حادثةٍ نقلتْها كتبُ التاريخ بين الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب وقاتِل أخيه زيد بن الخطَّاب، فهذا القاتل كان مِن المرتدِّين الذين ارتدُّوا بعدَ وفاة النبيِّ - صلَّى الله عليه وسلَّم - وحاربَهم المسلمون، وكان زيد بن الخطَّاب من الذين قُتلوا في إحدى المعارك مع المرتدِّين، ثم إنَّ قاتلَه أسلم، فحُقِن دمُه بذلك، وفي يومٍ ما لقيه عمرُ بعد أن تولَّى الخِلافة، فقال له: واللهِ لا أحبُّك أبدًا، فقال له الرجل: وهل يمنعني ذلك مِن عدلك شيئًا؟ قال: لا، فقال الرجل: إنَّما يَبكي على الحبِّ النساءُ!

أجَلْ، إنَّما البغية هي العدلُ وهي التي ينبغي أن يُحاقق الناس إليها، وتُعرَف سماحتُهم من عنصريتهم عن طريقِها.

ولن تَجِدَ اليومَ العدلَ التام مع الآخرين في أكملِ صُوَره في غير الإسلام؛ لأنَّ شريعتَه جاءتْ تامَّة وكاملة، وما سوى التمام والكمال، فهو نقصانٌ وقصور.

وإنَّك لو نظرتَ إلى خُلُق العدل الذي يطالب المسلمَ مُطالبةً لا هوادةَ فيها مع القريبِ والبعيد والعدوِّ والصديق؛ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ [المائدة: 8]، ﴿ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ [البقرة: 190]، ﴿ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [الحجرات: 9].

لو نظرتَ إلى العدل وضممتَ معه حُسنَ الخُلُق الذي نُدِب المسلِم إليه ووُعِد بأعْلى الدرجات على التخلُّق به؛ ((خِيارُكم أحاسنُكم أخلاقًا))، ((إنَّ المُسلِمَ لَيُدركُ بحُسن خُلُقه درجةَ الصائم القائِم))، ((لا شيءَ أثقلُ في الميزان مِن خُلُق حسَن)).

إنَّك لسوف تَجِد عندها أنَّ السلوك الإسلامي عندَ المسلم المتخلِّق بخُلُق دِينه المتمسِّك بأوامرِ شرْعه، لهو السلوك الأمْثَل في معاملةِ الآخَر، ولا يكاد الآخَر يرجو خيرًا أو يأمن شرًّا إلا عند المسلم.

إنَّ المسلم مُطالَب بالأمانة مع جميعِ الناس؛ لأنَّ الغِشَّ حرام مع الجميع، ومُطالَب بكفِّ أذاه عمَّن لم يؤذِه؛ لأنَّ إيذاء الناس بغير حقٍّ ظلمٌ، والله - تعالى - حرَّم الظلم على نفسِه وعلى عباده، فليس لهم أن يَتظالموا، وهو ممنوعٌ مِن الكذب والخيانة والغدْر وإخلافِ الوعْد والسَّرِقة وأكْل أموال الناس بالباطل؛ لأنَّ هذه الأمور جميعًا مُحرَّمة في دِينه مع كلِّ أحد مسلمًا أو غير مسلم.

وفوق ذلك، فإنَّ المسلم المسارِع في مرضاةِ ربِّه والالتزام بدينه مَعنِيٌّ بمساعدةِ المحتاجين، وإغاثةِ المكروبين، ومدِّ يدِ العون للمنكوبين مسلمين كانوا أو غير مسلمين، وفي قلْب المسلِم رحمةٌ وشفقةٌ يستحقُّها كلُّ مَن هو أهل لها مِن إنسان أو طير أو حيوان.

أخيرًا: بقِي أن يُقال: إنَّ مشاعر الكراهية والحِقد الشديدَيْن ضدَّ الإسلام والمسلمين، والتي تُترجَم إلى سعيٍ حثيث لاجتثاثِ الإسلام وإبادة المسلمين - ليستْ وليدةَ اليوم، بل هي موجودةٌ منذ

أيَّام الدعوة بمكَّة مِن كفَّار قريش، ثم أيَّام الدولة بالمدينة مِن اليهود، وهي باقيةٌ عبْرَ العصور كما يشهد التاريخُ بذلك، وإذا كان الأمرُ على هذا النحو، فكيف يَغيب هذا الملحظُ عن منتقدي الإسلام في موقفِه مِن (الآخر)؟ أليس من البلَهِ والسَّفَه مودَّة ومحبَّة مَن يتربَّص بك الدوائر، ويَحيك لك المؤامرات، ويَعُدُّ العُدَّةَ للانقضاضِ عليك متى أمكنه ذلك؟!

إنَّ الله - تعالى - بعِلمه المطلَق لِمَا كان ولِمَا سيكون، علِم موقفَ أعداء الإسلام منه ومِن أتباعه، فحذَّر عباده المسلمين من الانخداع بهم والرُّكون إليهم، وتصديق شِعاراتهم البرَّاقة الكاذبة؛ كالسعيِ نحوَ تحقيق السلام الإنساني والأمن العالمي.

وقد رأيْنا التاريخَ والواقع يَشهدانِ بكَذبِهم شهادةً لا الْتباسَ فيها ولا التواء، وما رُسومُ "الدنمارك"، وقتْل "مروة الشربيني" لأجْلِ حِجابها، وإهانة المصحف وإحراقه - عنَّا ببعيدٍ لمَن كان ضعيفَ الذاكرة فنَسِي أو تناسى التاريخَ، وزعم أنَّ عُنصريَّة الماضي قد تولَّتْ وخمدَتْ نيرانُها.

*****



شبهة التفرقة العنصرية في الإسلام

(نشرت على موقع الألوكة في فبراير ٢٠١٥م / ربيع الأول ١٤٣٧هـ)

من الشبهات التي تثار حول الإسلام= شبهة موقف الإسلام من المساواة بين الناس في الحقوق السياسية والدينية، وأنه لا يعطِي تلك الحقوق كاملة إلا للمسلمين؛ فهو - مثلًا - لا يسمح لغير المسلمين بتولِّي المناصب العليا في الدولة، ويشترط كون المترشح لها مسلمًا، وهو لا يسمح لغير المسلمين بإظهار شعائرهم الدينية، أو الدعوة إلى دينهم، وإن سمح لهم بحرية المعتقد، بينما الدولة القومية المدنيَّة تعطِي تلك الحقوق كاملة لجميع رعاياها، على مختلف أديانهم وأعراقهم وألوانهم، وهذا معناه: أن الدولة القومية الحديثة التي تقوم على مرجعية الميثاق العالمي لحقوق الإنسان خيرٌ للناس من الدولة الإسلامية التي تقوم على مرجعية الشريعة الإسلامية.

إن الجواب عن هذه الشبهة لا بد أن يتضمن إلقاء الضوء - أولًا - على الأساس الذي تقوم عليه الدولة الإسلامية، والأساس الذي تقوم عليه الدولة القومية الحديثة؛ إذ هو القاعدة التي تنبني عليها الحقوق والواجبات في كلٍّ من الدولتين.

لو نظرنا إلى الدولة القومية الحديثة، لوجدنا أن أساس الاجتماع، ومعقد الولاء، والرابطة التي ينضوي تحتها جمهور الدولة القومية

- هو الوطن أو الأرض (البقعة الجغرافية ذات الحدود المتعارف عليها في عصرنا الحاضر)، ولما كان الأمر كذلك، وكانت الأرض أو الوطن هو الأساس الذي تبنى عليه الدولة، صارت الدولة الحديثة تعطي الحقوق وتُلزِم بالواجبات على أساس المواطنة؛ أي: الانتماء إلى الوطن، وتحديد هذا الانتماء سبيله (جنسية الدولة)، التي يتمتع بها الشخص إذا ما وُلِد في أرض ذلك الوطن، أو هاجر إليه واستقر به إلى أن حصل على تلك الجنسية، التي تعني أنه ابنٌ من أبناء هذا الوطن، وولاؤه لأرضه وشعبه.

أما الدولة الإسلامية فأساس الاجتماع فيها ليس الأرض أو الوطن، بل العقيدة والدين، والأرض والحدود الجغرافية توابع للاجتماع القائم على الدين والعقيدة، وليسوا أساسًا لقيام الدولة في الإسلام.

فلا جرم أن نرى هذه الدولة تعطي الحقوق وتُلزِم بالواجبات تبعًا لذلك الأصل الذي قامت عليه، وهو رابطة الدين.

لقد كانت شبهةُ تمييز الإسلام بين المواطنين على أساس ديني وجيهةً لو كانت الدولة الإسلامية قائمة على أساسٍ قومي ووطنيٍّ، كحال الدولة المدنية الحديثة، لكن حال الدولة الإسلامية مباينة تمامًا لحال الدولة القومية؛ فكيف يحاكَم الإسلام إلى أصولٍ لا يُقِر بها ولا يُقيم دولتَه على أساسها؟!

إن ما يعطيه الإسلام للمسلمين في الدولة الإسلامية من حقوق ومزايا، يحرم منها غيرهم، لا يَعِيبه ألبتة، ما دام لا يناقض

الأساس الذي قامت عليه الدولة الإسلامية، بل إننا نقول: إن التميز الذي يحظى به المسلمون داخل الدولة الإسلامية هو هو نفس التمييز الذي تعطيه الدولة القومية الحديثة لمواطنيها الذين يحملون جنسيتها، وتحرم منه غيرهم من سكانها المقيمين فيها دون أن يحملوا جنسيتها.

بيان ذلك: أن الدولة القومية الحديثة - كما تقدم - تعطي الحقوق بناءً على المواطنة، ومظهرها الحصول على الجنسية، فإذا كان الشخص مقيمًا في الدولة القومية، لكنه لم يحصل على جنسيتها فإنه سيُحرَم من حقوقه السياسية؛ كالترشح للرئاسة أو لنيابة البرلمان؛ ذلك أنه ليس منتميًا للوطن، وليس يَدِين بالولاء له، فكيف يؤتمن على أن يكون ممثلًا لأبناء ذلك الوطن أو حارسًا لمصالحهم؟!

وهذا غير مستهجَن ألبتة، ولم نجد أحدًا يعيب دولةً ما بأن دستورها ينص على اشتراط أن يكون المترشح لرئاسة الدولة أو عضوية برلمانها حاملًا لجنسيتها، بل هذا منطقي جدًّا؛ إذ لا نأمن أن ذلك الرجل المقيم في الدولة وليس حاملًا لجنسيتها يَدِين بالولاء والطاعة للدولة التي وُلد فيها ويحمل جنسيتها، وقد يكون بين دولته الأم والدولة التي يقيم فيها عداوةٌ؛ فكيف نأمن - إذا صار حاكمًا أو مسؤولًا كبيرًا - أن يكون ولاؤه لدولته الأم، دون الدولة التي كل رابطته بها أن يقيم فيها، ولا يحمل جنسيتها؟!

هذا تعليل الدولة القومية لحصرها الحقوق السياسية على مواطنيها فحسب دون غيرهم من المقيمين فيها ولا يحملون جنسيتها.

والأمر نفسه في الإسلام، تقوم الدولة الإسلامية على أساس العقيدة، لا الأرض والتراب الوطني، فتشترط لحاكمها ولأصحاب المناصب العليا فيها أن يكونوا منتمين إلى الرابطة التي قامت عليها الدولة (الإسلام)؛ لأن الدولة الإسلامية تأخذ على عاتقها القيامَ بمصالح دينية وأخروية، لا يحرص عليها ولا يقتنع بجدواها ابتداءً إلا مَن كان منتميًا للرابطة العقَدية التي قامت الدولة الإسلامية على أساسها.

فإذا كنتم تَعيبون على الإسلام أنه يحرِم غير المسلمين، من الذين يعيشون في كنف الدولة الإسلامية، من الوصول إلى منصب الرئاسة ونحوه، فكذلك عِيبوا على الدولة القومية الحديثة أنها لا تمنح ذلك الحق إلا لحاملي جنسيتها فقط، دون سائر المقيمين على أراضيها، وإذا كان حرمان غير مواطني الدولة من تلك الحقوق ليس يَعِيب الدولة القومية، فكذلك حرمان غير المسلمين منها لا يَعِيب الدولة الإسلامية.

فإن قيل: فما ذنب غير المسلمين الذين وُلدوا في الدولة الإسلامية وحُرموا من تلك الحقوق السياسية؟!

قلنا: لا ذنب لهم إلا كذنب أولئك الأشخاص الذين يقيمون في دولةٍ ما، ولا يسعون للحصول على جنسيتها، ويتمسكون بجنسية دولتهم الأولى، ومع ذلك يتضجرون، ويقولون: لماذا لا تعطينا

الدولة التي نقيم فيها نفسَ الحقوق السياسية التي تمنحها لمواطنها الأصليين، وإن كنا لا نحمل جنسيتها؟!

إن الإسلام فتح الباب أمام الجميع لكي يحصلوا على حقوقهم السياسية كاملة، وهو: حصولهم على الجنسية المعتبرة عنده (ألا وهي الإسلام)، فإذا أصبح الشخص مسلمًا صار له نفس الحقوق السياسية التي يتمتع بها المسلمون الأصليون، غير منقوصة، فإذا أبى وآثر البقاء على دينه الذي ورثه عن آبائه أو رضيه لنفسه، فهو وما يشاء، لكن ليس له المطالبة بالمساواة مع المسلمين في الحقوق السياسية؛ لأنه رافضٌ لإبداء الولاء للرابطة التي يقوم على أساسها الاجتماع في الدولة الإسلامية.

وهذا عين العدل، ولا ظلم فيه، إلا إذا قلنا بظلم الدولة الحديثة في منعها غيرَ مواطنيها من الحقوق السياسية، وهذا لا يقول به أحدٌ من أنصار فكرة الدولة القومية الحديثة.

فإذا كانت (الجنسية) هي كلمة السر في الدولة القومية، فـ: (العقيدة) هي كلمة السر في الدولة الإسلامية، ولا فرق!

فإذا قيل: إن كان هذا مسلَّمًا به فيما يتعلق بالحقوق السياسية، فليس الأمر كذلك في الحقوق الدينية؛ إذ تعطي الدولةُ القومية الحديثة الحق لجميع مواطنيها والمقيمين فيها، بأداء شعائرهم والاستعلان بها، وبناء دور العبادة فيها، بلا تفرقة على أساس الدِّين أو اللون أو العِرق.

قلنا: إن الإسلام - أيضًا - لا يفرِّق بين الناس بسبب أعراقهم أو ألوانهم أو لغاتهم، اللهم إلا في مسألة الدِّين، وإن السبب الداعي لعدم التفات الدولة القومية الحديثة لعامل الدين في توزيع الحقوق السياسية إنما يرجع لكون أساس اجتماعها كان على الأرض والوطن، وكان مَن حقَّق الانتماء إلى ذلك الوطن وتلك الأرض قد جاء بالولاء المطلوب منه تجاه الدولة، الذي يضمن إخلاصَه لها، ويترتب عليه حصوله على حقوقه السياسية؛ فصار الدِّين بذلك شيئًا ثانويًّا لا معنى لاعتباره عاملًا مفصليًّا في توزيع الحقوق، كما أنه لا معنى لاعتبار اللون أو العرق.

وإذا صار الدِّين بهذه الصفة من الثانوية في مفهوم الدولة الحديثة لم يكن ليترتَّبَ عليه أية اعتباراتٍ، إيجابًا أو سلبًا، فما المانع - والحال هذه - أن تعطي الدولة الحديثة حرية ممارسة الشعائر الدينية والدعوة لأي دين من الأديان على أرضها، وتكفل ذلك لمواطنيها والمقيمين فيها؟! ما الذي يضيرها في ذلك، والدين شيء هامشي في مفهومها؟! لا ضير ولا خطر على أمنها القومي بسبب تلك الحرية، كما أنه لا ضيرَ ولا خطر على أمنها القومي بسبب حرية المواطنين والمقيمين في الملبس والمأكل، ونحو ذلك من الحريات.

من هنا كان صدر الدولة القومية الحديثة واسعًا في باب الحريات الدينية، ولو من قبيل التنظير على الأقل.

أما في الدولة الإسلامية فالأمر مختلف تمامًا، ليس الدين شيئًا هامشيًّا في مفهوم تلك الدولة، بل هو أساس بنائها وقيامها، وهو جوهر اجتماع المنتمين إليها؛ فالمطالبة بالتساوي بين المسلمين وغيرهم في الاستعلان بشعائر دينهم وإظهارها والدعوة إليه بمثابة تقويض وتهديد لـ(لأمن القومي) في المصطلح المعاصر، ولا فرق بين أن نطالب الدولة الإسلامية بأن تترك الحرية لأصحاب الديانات الأخرى في الدعوة إليها والاستعلان بها، وبين أن نطالب دولة قومية ما بأن تسمح بحرية الدعوات التي تنادي بحلها وتفكيكها وتقسيمها.

وإذا كان الثاني غير سائغ ولا معقول؛ لكونه مخالفًا للدستور الذي تقوم عليه الدولة القطرية المعاصرة، ومفككًا للرابطة التي بُنِيَ عليها اجتماع الناس فيها، فكذلك الأول غير سائغ ولا معقول؛ لأنه يخالف الشريعة التي هي دستور الدولة الإسلامية، ويفكك ويقوض الرابطة التي تقوم عليها هذه الدولة (العقيدة).

*****

فلسفة (التحريم) في المذاهب الفكرية العلمانية وحكمته في الإسلام

(نُشرت في العدد الثامن من مجلة شذرات ثقافية مارس 2021 م)

ليس يخفى أن المنظومة الأخلاقية للمذاهب الفكرية العلمانية على ما بينها من تباينات منهجية= تكاد تتفق على أن التحريم والمنع أو ما من شأنه التقييد لحرية الإنسان ينبغي أن يكون منحصراً فيما إضرارٌ بالآخرين واعتداءٌ عليهم. ولعلك قد مرت أمام ناظريك في غير مناسبة هذه العبارة التي يرددها أبناء التيار العلماني: " القتل حرام، السرقة حرام، الظلم حرام، لكن تصرفات الناس في أجسادهم هي محض حقٍّ لهم"!

ومراد أصحاب هذه العبارة بها في صياغاتها المختلفة أنّ ما يتعلق به التحريم والمنع والعقوبة القانونية= ينبغي أن يكون مقتصراً على ما فيه إضرارٌ للآخرين او اعتداءٌ عليهم من قتل وسرقة واغتصاب ونحو ذلك، وأما ما سوى ذلك مما يتعلق بالتصرفات التي يحرمها الدين والأخلاق كالزنا وشرب الخمر والشذوذ والتعري ونحو ذلك= فلا ينبغي أن يكون عليه معاقبةٌ أو توجيه منعٍ؛ لكون تلك الأمور المذكورة ليس فيها اعتداءٌ على الآخرين بجانب أنها متعلقة بالحقوق الشخصية للإنسان وحريته الذاتية؛ فلا بد من أن تكون مباحة غير محرمة.

وسبب هذا التفريق الواقع عند أصحاب ذلك الفكر في تحريمهم للقتل والسرقة والاغتصاب وإباحتهم للزنا والشذوذ وشرب الخمر وما شابه = هو ما تستبطنه تلك المذاهب التي يعتنقونها من تقديسٍ للإنسان وتهميشٍ لرب الإنسان وخالقه.

فإنّ تلك المذاهب -على اختلافاتها الجزئية- تنظر إلى الإنسان نظرة تقديسٍ وتأليهٍ؛ فتُضفي على تصرفاته وميوله واختياراته صفة القداسة والمشروعية دون اعتبارٍ أو نظرٍ للموقف الديني والأخلاقي من تلك التصرفات. ولا ترتفع تلك القداسة والمشروعية عن ميول الإنسان وأهوائه مهما كانت= إلا إذا أدتْ تلك التصرفات والميول إلى إلحاق الضرر والأذى بإنسانٍ آخر، فهاهنا ترتفع عنها تلك الهالة وذلكم التقديس، ويتوجه إليها المنع والعقوبة لما ألحقته بالآخرين من إيذاءٍ وضررٍ؛ فلا جرم -والحال هذه- أن يكون القتل والسرقة والشتم والاغتصاب ونحو ذلك= أفعالاً محرَّمةً مجرَّمةً في تلك المذاهب، تستوجب العقوبة لفاعلها بعد أن ارتقعت عنها صفة الحق الشخصي والحرية الذاتية.

بينما تبقى القداسة والمشروعية في الأفعال الرضائية مثل ممارسة الجنس خارج إطار الزواج والتعري والشذوذ وما شابه ذلك من تصرفاتٍ من جهة كونها حقوقاً إنسانيةً أصيلةً لا ينبغي أن يعاقب فاعلها، بل ينبغي النضال من أجل حماية ممارستها بقوة القانون!

وأما حق الله وشرعه ودينه، فإن تلك المذاهب إنْ لم تكن تتخذ من الإلحاد مرجعية لها، فهي في أحسن أحوالها تجعل مكانة الرب لا تتجاوز حدود خلقه للكون، وأمّا أن يكون للخالق أوامرُ ونواهٍ وقوانين تُفرض على المجتمع= فلا.

وجهة تقديس الدين في تلك المذاهب من حثيثة كونه اختياراً سلوكياً للإنسان فقط؛ فلا ينبغي مصادرته أو منع الناس من ممارسته ما دام في صورة طقوسٍ وعباداتٍ وعاداتٍ قاصرةٍ على صاحبها الذي يمارسها، لكن لا يجوز أن يكون مصدراً تشريعياً تُطبق قوانينه على عموم الأفراد أو أن تكون قوانينه هي المهيمنة على أنظمة الحياة في المجتمع.

لذلك كله لم يكن للدين وشرائعه قداسةٌ في تلك المذاهب؛ لأنها لا تُقدّس الرب على الحقيقة ولا تستحضر ألوهيته وعظمته في منظوماتها الفكرية، بل تقدس الإنسان وتؤلِّهه وتجعله المركز والمرجع الذي ينبغي أن تكون حريته ورغباته موضع العناية والتقديس؛ فلا استغراب أن تجد المنظومة القيمية في تلك المذاهب تبيح الزنا بالتراضي والشذوذ بأشكاله المختلفة وتحرم الاغتصاب والتحرش وتعاقب عليهما، لأن منظومة القيم لتلك المذاهب التي تُعظِّم الإنسان وتقدسه لا ترى في الزنا وغيره من العلاقات الرضائية ما يجعله محرماً وممنوعاً، بل تَعُد ذلك من الحقوق الطبيعية للجسد فينبغي أن يكون مباحاً؛ حيث لا اعتداء فيه على حقوق الآخرين ولا سلب لها. أما الاغتصاب والتحرش

ونحوهما فقد رأتْ المنظومة الأخلاقية القيمية لتلك المذاهب أن فيه اعتداءً على حق الآخر وسلباً له بالقهر كما في السرقة والنهب والقتل، فقالتْ بمنع تلك الممارسات وتحريمها وتجريمها.

وأما في الإسلام فالأمر مختلفٌ كلياً، فإن الإسلام وإنْ كان يقرر أن الإنسان هو سيد المخلوقات وأن الله تعالى سخر ما في الكون جميعاً من أجله؛ إلا أنه يقرر كذلك أن الإنسان هو صنعة الله تعالى وأن الله قد اصطفاه بحرية الإرادة وأمره بعبادته والخضوع لأوامره ونواهيه، واستخلفه في الأرض لإقامة شرعه. فالسيادة الحقيقية هي لله تعالى وحده، وله وحده الألوهية التي تستوجب التقديس المطلق. والإنسان، وإنْ علت منزلته على غيره من المخلوقات، إلا أنه خلقٌ من مخلوقات من الله المملوكة له سبحانه ملكاً تاماً، حتى إنه لا يجوز للإنسان أن يتصرف في جسده الخاص به إلا على الوجه الذي يبيحه الشرع؛ فلا يملك حق الإضرار بجسده كما لا يملك الحرية في إنهاء حياته!

وإذا كان كذلك فالسيادة المطلقة في التشريعات والقوانين وجميع مناحي= لا بد أن تكون على وَفق منهج الله تعالى دون خروج عن أوامره ونواهيه.

ويكون ما أنزله الله من أحكامٍ تتعلق بتحريم الأشياء وإباحتها= مقدماً ومعظّماً على ما يُنتجه عقل الإنسان وضميره من منظومة أخلاقية أو قيمية؛ فإنّ المسلم يؤمن بأن لخالقه صفات الكمال من

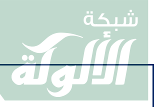
العلم والحكمة والرحمة والعدل وغيرها؛ ويعلم ما عليه العقل البشري من ضعفٍ وعجزٍ وقصورٍ.

فمن ثم فلا بد أن يكون حق الله تعالى معتبراً منظوراً إليه في التحليل والتحريم والمنع والإباحة، بل لا بد أن يكون مقدماً على الحق الإنساني الفردي؛ وإن كان المسلم يعتقد جزماً بأن خالقه سبحانه وتعالى لا تنفعه طاعة الإنسان ولا تضره معصيته؛ وقد أنبأه ربه بأن الشريعة التي أنزلها كلها موضوعة من أجل مصلحة الإنسان بالأصالة، لكن تلك المصلحة ليست منحصرة في حماية وصيانة الحق الإنساني المتعلق بالدنيا فقط، بل تشمل أيضا حماية الحق الإنساني فيما يتعلق بالحياة الآخرة التي يؤمن بها المسلم إيماناً جازماً؛ تلك الحياة التي علق الله تعالى سعادة الإنسان فيها ونجاته بحفظه لحقوق ربه وعدم إقدامه على انتهاكها.

وإذا كان في حفظ المسلم لحقوق الله تعالى= فوزُه ونجاته في الحياة الآخرة، وفي تضييعه لها هلاكه وخسارته في تلك الحياة الأخرى؛ فيصبح حفظ حق الله- تعالى- عائدُه ومآله ومنفعته= هو حفظ حق الإنسان لكي ينجو ويسعد في الآخرة؛ فكانت مراعاة حق الله واعتباره بمثابة المراعاة لحق الإنسان واعتباره؛ لأن عائد ذلك يحمل المصلحة المحضة للإنسان على نحو ما ذكرنا.

هذه وجهة نظر الإسلام حين لا يكتفي في التحريم والمنع بمراعاة الحق الفردي الإنساني، فلا يقتصر على تحريم ما فيه اعتداءٌ على حق الآخرين، بل يعتبر الإسلامُ ويراعي الحقَّ الإلهيَّ ويجعله مقدماً على الحق الإنساني؛ وذلك لما في حفظ الحق الإلهي من المصلحة العظيمة العائدة على الإنسانِ نفسِه بما لا يقل عن المصلحة المتمثلة في حفظ الحق الإنساني.

*****



موقف الإسلام من تقييد الحرية الشخصية للإنسان

(نشرت في مجلة شذرات ثقافية العدد الثلاثون لسنة ٢٠٢٣م)

نتكلم في هذه المقالة عن قضيةٍ طالما لاكتْها ألسنةُ العلمانيين، وقبلهم الغربيون، فهم يقولون: إن الإسلام يحرِّم على أتباعه كثيرًا من المُتَع واللذَّات؛ فهو - مثلاً - يمنعُهم من استماع الأغاني والموسيقا، وهما يجلبانِ للنفس سعادتَها، ويرتقيان بها إلى عالمٍ روحي بعيدٍ عن صخب حياتهم المعيشية، كما يحرِّم عليهم شربَ الخمور والكحوليات وأكْل الخنزير، ويمنعهم من التمتُّع بالنظر إلى الجنس الآخر، فيجعل من الإثم إمتاعَ العين وإراحتها بالنظر إلى وجوه الحسناوات، اللاتي يأسر حسنُهن كلَّ صاحب ذوق سليم، كما يأسره رؤيةُ المروج الخضراء على ضفاف الأنهار الجارية، فضلاً عن تحريم الإسلام للاختلاط بين الجنسين، وللقبلات بينهما، ولأي علاقة بين الرجل والمرأة ولو على سبيل الصداقة، وتحريمه للمعاشرة الجنسية إلا بين الزوجين، كما يحرِّم على النساء أن يلبسْنَ ثيابًا قصيرة أو ضيقة؛ بل يمنعهن من إظهار شيء من أجسادهن، كما يحرِّم على الرجال لبسَ الحرير والذهب ونحو ذلك.

فها هو يغلق في وجه الإنسان بابَ الحرية الشخصية، ويكبِّله بأغلالٍ من المحذورات والممنوعات في المَطعم والمشرب، والملبس والمنكح، والإبداع والاستمتاع بإبداع الآخرين، وهذا استعباد لإنسانيته، ومصادرةٌ لإرادته الحرة.

هذه هي رؤية الغربيين والعلمانيين للإسلام وشريعته، وهي رؤية ينقصها كلُّ مقومات الرؤية الصحيحة، من الشمول والوعي، والحيدة والإنصاف، فأقول:
إن الإسلام لم يَحْرِم أتباعَه من الاستمتاع بهذه المذكورات، من سماع الموسيقا والغناء، وشرب الخمور، وتعاطي المتعة الجنسية!

أجل! فكلُّ ما فعله الإسلامُ أنه أخَّر استمتاعهم بهذه الأمور إلى وقت آخر، وإلى أجلٍ قريب جدًّا، هو انتهاء هذه الدنيا، وابتداء الحياة الأخرى، حيث يطلق أيديَهم في التنعم بهذه اللذات على أجمل ما تكون وأكمله، وأيضًا فإن الله حرَّم ما ذكروه، وأباح أضعاف أضعافه من الحلال الطيب، فحرَّم من المشروبات المسكرَ فقط، وأباح ما دونه، وحرم من المطعومات الميتةَ ولحم الخنزير، وأباح ما دونه، والحاصل أن سماحة الإسلام وشموليته وواقعيته لم تغفل طبيعة الإنسان وما جُبَل عليه؛ ولذلك فالمباحات أضعاف المحرَّمات، وهذا التوازن العجيب لا يوجد إلا في دين الإسلام.

إي، قد كان يلام الإسلام على نُظمه وقواعده التي يفرضها، لو أنه ينظر إلى الحياة نظرةَ الغربيين والملحدين، الذين لا يؤمنون بالبعث والحياة الأخرى، وساعتها قد يقال: إن لكلامهم حظًّا من النظر، أمَا وإن الإسلام يَعِدُ أتباعَه بحياة أخرى، شرطُ نعيمها تطهيرُ النفس، والسمو بها عن الشهوات الفانية، فلا ضيرَ عليه في تأجيل الاستمتاع بهذه اللذات إلى هذا الوقت المضروب لهم؛ ليحصلوا عليها بعد تخليصها من النقص الملازم لها في الحياة الأرضية الزائلة.

ثم ما الغرابة في ذلك وعندنا لمثل صنيع الإسلام شواهدُ كثيرةٌ، وأنموذجات شتى؟! فقد رأى الناس بأجمعهم الرياضيين يُمنعون من بعض الأكلات؛ حفاظًا على لياقتهم، ورأينا الأطباء يَمنعون المرضى من تناول أنواعٍ من الطعام والشراب من غير نكير، ورأينا الكليات والمؤسسات العسكرية وأشباهها تأخذ منسوبيها بتقييدات شتى، مدَّعيةً أن هذا فيه صلاح أفرادها، وحفظ الدور المنوط بها، ولم يقل أحد من الناس: إن هذا وأشباهه فيه إجحاف بحقوق الإنسان، وهضم لكرامته.

ولو تنزَّلنا جدلاً مع أصحاب هذه الشبهة، وقلنا: إن الإسلام أجحف بأتباعه؛ إذ منَعَهم تلك الشهواتِ، فهذا قد يكون له وجهٌ لو أن الإسلام لم يقدِّم لأتباعه بدائلَ تعوِّضهم عن هذه اللذَّات

الموجودة فيما تركوه من أمور، فيُلام الإسلام لو منع أتباعه من سماع الموسيقا دون أن يشرع لهم الصلاة، التي تسمو فيها أرواحهم، ويجدون فيها راحتَهم وأنسهم وتلذُّذهم؛ إذ يتَّصلون فيها بربهم، ويرتفعون بذلك فوق شهواتهم ومشكلاتهم؛ بل فوق عالمهم المادي كله، يستمدُّون نعيم القلب الذي لا يوجد له مثيل في أي لذة أخرى من اللذات الأرضية، مهما كانت، وأنَّى كانت، ويستمدون الثقة والطمأنينة، وأنهم ليسوا بمفردهم في هذا الكون، فتظل قلوبهم في طرب وغناء بما ليس يشبهه أي طرب وغناء، وكم من إنسان قد جرب الأنسَ واللذة في الموسيقا والغناء، ثم منَّ الله عليه بالهداية، وأذاقه طعم الصلاة والمناجاة، فجرَّب أنس المناجاة والاتصال بربه في الصلاة وفي الدعاء، فعلِم أن لذَّاته الأولى بجانب الثانية كمثل قطرة ماء مع البحر الخضم!

إن الجنة الدنيوية القلبية التي يمنحها الإسلام لمعتنقيه الذين يلتزمون به التزامًا صحيحًا، لَتجعلُهم في غنى عن البحث عن السعادة في أي أمور أخرى سوى ما شرعه لهم من ذِكرٍ، وتسبيح، وصلاة، وحج، ودعاء، حتى يقول الواحد من هؤلاء: لئن كان أهل الجنة في مثل ما نحن فيه، إنهم لفي عيش رغد. وصدق هذا القائل؛ فإن المعول في السعادة على ما يكتسبه القلبُ، لا على ما تحصله الجوارح، فإذا وُجدتْ سعادةُ القلب من طريقٍ ما غير الشهوات الحسية التي ركِّب فيها النقص الملازم لها باعتراف أهل الأرض، فهي السعادة العظمى الحقيقية، وهي

لا توجد في غير الإسلام.

إن الإسلام لم يترك أتباعه دون أن يشرع لهم ما يحيط قلوبَهم وأرواحهم بسياجٍ من السعادة، هُدِيَ إليه من هُدي، وحُرِم منه من حُرم، إن المسلم الحقيقي ليس في حاجة لأن يستمد سعادته من الموسيقا ونحوها، كما أنه ليس في حاجة إلى تعاطي المهدئات، فضلاً عن المسكرات والمخدرات؛ فإنه لا يعاني أزمة نفسية يريد أن يتغلب عليها بهذه الأمور؛ بل مؤهل لأن يعالِج الآخرين ويأخذ بأيديهم؛ ليصلوا إلى نعيم الروح، وجنة القلب، التي وصل هو إليهما.
لو قدِّر أن أهل الأرض جميعًا اعتنقوا الإسلام، وعرَفوه حق المعرفة، وطبَّقوه واقعًا في حياتهم، لخلَتِ الأرض من أي عيادة نفسية.

إن المسلم ليس في حاجة للذَّهاب إلى المسرح ليبقى لمدة ساعتين في ضحكٍ متواصل، من مواقف ظريفة يقوم بها الممثلون، ليخرج بعدها وقد ذهب عنه ما كان يجده من همٍّ وحزن قبل دخول المسرح، ولينسى آلامه ومشكلاته؛ بل المسلم ضاحكُ القلبِ دائمًا، متفائل، واثق، وإذا هجم على قلبه ما يجلب الهمَّ، ويُذهِب سعادتَه، هُرِعَ إلى صلاته ومناجاته، فعاد إليه ما كان عليه من بشاشةٍ وسعادة، ورضًا وطمأنينة.

وأما تقييد الإسلام لحرية الإنسان في النظر والاختلاط والخلوة واللباس، فليس يَخرج عن كونه من باب الرحمة بهذا الإنسان؛ لعلم خالقه بتكوينه الفسيولوجي، وما ركِّب فيه من إرادات وشهوات، وأي ظلم كان يمكن أن ينسب للإسلام لو رأيناه أباح لأتباعه ممارسةَ هذه الأشياء وتعاطيها، ثم حرَّم عليهم الزنا وعاقبهم على فعله؟! فإنَّ أباحة هذه الأشياء ومنعهم من الزنا، هو من تكليف ما لا يطاق؛ فإن النفس البشرية لا تقدر على هذا، ولقد أباح الغرب الاختلاط منذ قرون ولم يفد هذا حتى في منع الاغتصاب، أما الزنا، فلو وجدتَ فتاة وصلَتِ الجامعة وهي عذراء، فقد وجدتَ الكبريت الأحمر!

أيستقيم تحريم الزنا مع السماح للمرأة أن تلبس ما شاءت من ثياب قصيرة أو ضيقة أمام أعين الرجل؟! وقد ركِّب في الرجل اشتهاء جسدها، وإرادة وصالها، ألا يكون ذلك - لو وُجد - مِن تكليف الناس بما لا يطيقون، وكإلقاء الإنسان في البحر مكتوفًا مع أمره بألاَّ يبتل؟!

لو وجد في شرعٍ ما أو قانونٍ مثلُ هذا، ألا يكون هو عين التناقض؟! ومن هنا نعرف أن التشريعات البشرية التي تحرِّم الاغتصاب وتجرِّمه، مع السماح بالاختلاط المبتذل، والعري الفاحش - هي الظالمة للناس، وجريمتُها أكبر من جريمة من يقترف الاغتصاب ويمارسه.

إن العين العوراء التي يُنظَر بها إلى تشريع الإسلام هي التي تجعل القائل يظن أن هذه الأمور هي تقييد للحرية، مع أنها ليست إلا تمشيًا مع قانون الفطرة البشرية والجبلَّة الإنسانية، وهذا ما يتميَّز به الإسلام دائمًا؛ إذ هو متمشٍّ مع نواميس الكون والطبيعة، وحقائقِ الأشياء، وبديهياتِ العقل، ولا يلتفت إلى العواطف والأهواء، ورغباتِ النفوس السافلة، ولوثاتِ العقول المنحرفة.

على أنه ينبغي ألا ننسى أن الإسلام لم يغلق باب الاختلاط والخلوة، والنظر بين المرأة والرجل تمامًا، ولا حال حيلولة كاملة بين كون الرجل صديقًا للمرأة، والمرأة صديقة للرجل، يحترم عقلَها، وتحترم عقلَه، فهذا موجود في علاقة الرجل بمحارمه من النساء، والمرأة بمحارمها من الرجال، فللرجل إنشاء صداقات جميلة وقوية مع أخواته، وعمَّاته، وخالاته، وبنات إخوانه وأخواته؛ بل مع غير هؤلاء من الأباعد كأخواته من الرضاعة، وزوجة أبيه، وبنت زوجته، وللمرأة نفس هذا الحق من خلوةٍ، واختلاطٍ، ونظرٍ مع محارمها من الذكور، وهكذا نرى الإسلام يرفع القيدَ عن الخلوة والاختلاط، والنظر بين الرجل والمرأة، عندما يتسنى للعلاقة بينهما أن تكون نزيهةً، وأن تكون نظرةُ كل منهما للآخر نظرةً بريئة من كل مطمع دنيء، أو مأرب سفيل، وليس يمكن أمْن ذلك إلا مع تحريم الزواج بين الطرفين كما في علاقة المحارم.

فإذا قيل: لِمَ حَرَم الإسلام أتباعَه من الزنا، ولم يطلق أيديَهم في المتعة الجسدية؟

فنقول: إن الإسلام لم يَحرِم الإنسانَ من المتعة الجسدية، غاية ما في الأمر أنه نظمها له بما ينسجم مع فطرته الصحيحة، التي لم تتعفن بثقافة مواخير نيويورك ولندن!

فشرع الإسلام الزواج، ورغَّب فيه، وحثَّ عليه، وأما إباحة الزنا، فليس يمكن أن يقول به عاقلٌ سليم الفطرة على وجه الأرض، فهل يسوِّغ آدمي أن يزني فلان بزوجة فلان، ويزني الثاني بزوجة الأول، ويربِّي هذا أولاد هذا، ويربي الآخر أولاده، ويمنحهم دفْأه وحنانه، وماله وجهده، وهم ليسوا بأولاده؟!

وباقي صور الزنا كثيرٌ، منها مرفوضٌ تمامًا عند غالب المجتمعات، وتتسامح بعض مجتمعات تلوثتْ فطرتُها بقَبول بعض صوره، وليس معقولاً أن يأتي شرعٌ حكيم فيحرِّم الزنا بين المتزوجين؛ لعدم قبول العقول كافة له، ويبيح الزنا بين العزاب؛ لقبول بعض العقول له مع فساده في نفسه، فمن رحمة الإسلام وفضله، ما شرعه لأتباعه من إباحة الزواج، وتحريم الزنا في دار التكليف.

إن شيوع أمر، وتعود الناس عليه حتى يصير مألوفًا لديهم - ليس

معناه استصواب هذا الأمر، وأنه ينبغي إقراره، وعدم الاعتراض عليه؛ نظرًا لشيوعه، وإن شئت مثالاً، فانظر إلى استعمال السجائر وشيوعه في أقطار الأرض، مع الإجماع العلمي على ضررها وإفسادها لصحة الإنسان، وانظر إلى إجماع القوانين والدساتير على منع تعاطي المخدرات أو الاتجار بها، لكن كيف هو نظر مدمنيها ومروِّجيها إلى ذلك، فهل أوجبتْ رؤيتُهم تلك إباحتَها عرفًا أو قانونًا؟!

أخيرًا:

ينبغي الإشارة إلى أن الإسلام وإن منع أتباعه مما منعهم منه، فإنما هو يخاطب ضمائرهم ووجدانهم، ويعهد الأمر إليهم، ويترك لهم الحرية في الانصياع لهذه الأشياء، أو إهمالها وعدم الأخذ بها، فلكل أحد أن يغلق عليه بابه ويتعاطى ما يشاء، فلم يكلف الله أحدًا بالتجسس على الناس في بيوتهم، وإلزامهم بالتقيُّد بما شرع لهم؛ بل إنما يتدخَّل الإسلام ويقيد الحرية الشخصية عندما تبرز المخالفةُ من الخفاء إلى الظهور، ومن السر إلى العلانية؛ فمن شرب خمرًا مستترًا به في بيته، فليس لأحد سلطةٌ في تتبعه بشيء، بينما لو شربها بين الناس وشهد عليه الشهود، لوجب إقامة الحدِّ عليه، والسبب في هذا أن حريته الشخصية في هذه الحالة صار ضررُها يتعدَّى إلى الآخرين، فوجب زجر الفاعل؛ حتى لا يتتابع الناسُ في الاقتداء به، ألا ترى أنك حرٌّ في



ترك الزبالة في بيتك حتى يصير مقلبًا للزبالة، بينما لن تتركك البلدية تلقي هذه الأكياس أمام منزلك في طريق الناس؟!

*****

الغريزة الجنسية في المنظور الإسلامي والمنظور الليبرالي

(نشرت في العدد السادس من مجلة شذرات ثقافية يناير 2021م)

ليس من المستغرب أن يكون الإسلام والليبرالية على طرفي نقيض فيما يتعلق بقضية الغزيرة الجنسية، لكن ذلك لا يمنع أن تكون هناك أوجه من التلاقي، لعل أبرزها هو الاعتراف بتلك الغزيرة ومنزلتها عند الإنسان وحاجته إلى إشباعها، وأنها ليست شراً مطلقاً ينبغي قتله وإتلافه والقضاء عليه، وأنها ليست إثما وعاراً ينبغي التطهر منه، كما أنها ليست دنساً لا يحصل الكمال البشري إلا بالابتعاد عنه.

ومن ثم لم يدع الإسلام إلى قطع داعية الشهوة عند الإنسان بالاختصاء ونحوه، ولم يأمر أتباعه بالرهبنة والتبتل، بل إن رسول الإسلام - صلى الله عليه وسلم -الذي تعد حياته التمثيل العملي لرؤية الإسلام للحياة؛ تزوج وأمر أصحابه بالزواج لا بوأدِ الشهوة والتخلص منها. فلم ينظر الإسلام للشهوة الغريزية تلك النظرة المثالية الأفلاطونية التي تتبعها بعض الديانات والفلسفات، بل تعامل معها تعاملا واقعيا يتماشى مع طبيعة التكوين الإنساني.

ولا ريب أن تلك النظرة الواقعية لمنزلة الغزيرة الجنسية هي نفس نظرة الليبرالية والعلمانية إليها، لكن الخلاف الكبير بين الموقف الإسلامي والموقف الليبرالي والعلماني= يعود إلى طريقة التعاطي مع تلك الغزيرة وسبل إشباعها وحدود ذلك الإشباع وأُطره.

فمن ذلك أن الإسلام، ولكونه ديناً سماوياً أُخروياً، يرى أن إشباع الشهوة الجنسية أو غيرها من شهوات الطعام والشراب ونحو ذلك إنما يكون بالقدر الذي تحصل به حاجة الجسد وتنتظم به حياة الفرد انتظاماً جسدياً ونفسياً، لا أن يكون إشباع تلك الشهوات هدفاً لذاته أو غاية في نفسه أو يحصل الانشغال بها بحيث تطغى على الغايات السامية للوجود الإنساني.

بينما الليبرالية بمرجعيتها اللادينية وهويتها المادية الأرضية لا ترى مانعاً من جعل الشهوة الجنسية أو غيرها من الشهوات غاية في ذاتها، وأن يقضي المرءُ حياته كلها فيها ومن أجلها.

وبينما يجعل الإسلام التشريع الإلهي هو الفيصل والحاكم فيما يسوغ من أمور الشهوة وما لا يسوغ، ويأخذ عن الله تعالى المعرفةَ بكُنْه ما هو ضارٌ منها وما هو نافعٌ وما هو جائزٌ وما هو محرمٌ= تجعل الليبرالية، التي تتخذ من الإنسان رباًّ ومُشرِّعاً، إطلاقَ الحرية للإنسان في إشباع شهوته الجنسية على كل وجهٍ وبشتى الطرائق بشرطٍ واحدٍ، وهو ألا يكون في

ممارسة تلك الحرية الجنسية اعتداءٌ على حرية إنسانٍ آخر، ففي تلك الصورة وحدها يصبح إشباع الشهوة الجنسية حراماً!

ولهذا السبب المتقدم لم يكن غريبا أن يحرم الإسلام صوراً تترا من صور إشباع الغزيرة الجنسية كما هو الحاصل في تحريم اللواط والسحاق وغير ذلك من الممارسات المشابهة؛ فإن تلك الممارسات لا يحصل من وراءها حفظ النسل والمحافظة على الوجود الإنساني، والذي هو سبب رئيس في تركيب الغزيرة في الإنسان ابتداءً، بل تلك الممارسات ما هي إلا انعكاس لجعلِ الالتذاذ الحسي غايةً في ذاته وهدفاً في نفسه.

كل ذلك بجانب ما في تلك الممارسات من انحراف عن الفطرة السوية التي فُطر الإنسان عليها، ذلك الانحراف الذي هو أحد تجليات خضوع الإنسان واستسلامه للضعف للبشري واسترساله مع نزوات النفس ووسوسات الشيطان؛ بحيث تنقلب ذائقته السليمة إلى الضد ويصبح كالمريض الذي صار يجد طعم العسل مراً ويجد طعم الحنظل لذيذاً مرئياً!

والحق أن تلك الممارسات الشاذة ليست سوى انقلاب في الذائقة الإنسانية وتحولٍ وتشوهٍ للفطرة الإنسانية، تحول مع مرور الأيام وأصبح عادةً وطبعاً؛ وإلا فكيف يُفسر ما يفعله بعض الشواذ في " الجنس السادي" حيث يحصل لهم الالتذاذ وتتهيج عندهم الشهوة بتعذيب الآخرين أثناء الممارسة أو تلقي التعذيب منهم! وكيف يمكن تفسير صيرورة الالتذاذ والاستمتاع الجنسي عند

بعضهم= متوقفا على سماعه إهانة شريكه له قولاً أو فعلاً؟! أو على رؤيته لزوجته أو إحدى محارمه تمارس الجنس مع شخص آخر، وهو ضربٌ من أقبح ضروب الدياثة قد صار لوناً مشتهراً من ألوان الاستمتاع الجنسي في العالم اليوم!!

لكن الليبرالية لا تنظر إلى صور ذلك الانحراف في الذائقة البشرية على أنه تشوه ينبغي المسارعة إلى علاج الإنسان منه كما في علاجه من أوضار الإدمان على التدخين والمخدرات وغيرهما مما تميل إليه النفس ويلحق بها الضرر، بل تعتبر الليبرالية تلك الانحرافات المتعلقة بالشهوة الجنسية حقاً أصيلاً من حقوق الإنسان لا ينبغي أن يقع تحريمه أو تجريمه ما دام لا ينتج عنه اعتداءٌ على حرية الآخرين.

وبينما نرى الإسلام والليبرالية يعترفان بالضعف الإنساني تُجاه الشهوة الجنسية= نجد الإسلام يعالج ذلك بطريقته الخاصة وذلك بإفساح طريق الزواج أمام الفتى والفتاة دون تقييد ذلك بسنٍ معينٍ ما دامت هناك إطاقة لدى المرأة للنكاح وتوابعه من حمل وولادة ونحو ذلك، وما دام للرجل قدرة على الإنفاق والقيام بالواجبات الزوجية.

وما تشريع عدد الزوجات إلا صورة من صور تلك المعالجة، وهو بجانب فوائده الاجتماعية التي ألمح إليها العلماء والباحثون، ليست تقتصر منفعته على تحقيق الإشباع الجنسي للرجل وحده كما يظن قصيرو النظر وضيقو العطن، فإننا لو افترضنا أن

رجلين تزوج كل واحد منهما بأربع من النساء= لكانت المحصلة الحسابية أمامنا؛ هي تحقق الإشباع الجنسي المتنوع لرجلين فحسب، بينما حصلت القدرة على الممارسة الجنسية المباحة لثمانية من النسوة، لا بد أن يكون بينهن من هي أرملة أو مطلقة أو من ليست مرغوبة في الزواج ونحو ذلك من الأشياء التي يكون التعدد هو السبيل الوحيد لإتاحة الفرصة لبعض النساء لممارسة حقهن الغريزي بصورة مباحة غير محرمة.

أما الليبرالية فقد عالجت ذلك الضعف البشري أمام الشهوة بإباحة إرواء الشهوات على أي وجه بشرط عدم الإكراه فحسب.

ولما كان الضعف البشري أمام الشهوة يتوجب معه منع ما يُزكي جذوتها ويؤدي إلى إثارتها وطلب إروائها وقضاء وطرها بعيداً عما أباحه الله وهو العلاقات الزوجية فحسب= شرع الإسلام الحجابَ، ومنع المرأة من إظهار مفاتنها، ومنع الرجل من النظر إلى تلك المفاتن وحرم الاختلاط المستهتر والخلوة بين الرجل والمرأة، كل ذلك مراعاة للضعف الإنساني ومنعاً من إزكاء الشهوة حيث يتعسر إطفاء جذوتها بالسبيل المشروع وهو الزواج.

وأما الليبرالية فإن تعاطيها مع الضعف البشري أمام الشهوة لم يكن بمنع المثيرات والمحفزات كما تعامل الإسلام، بل بإطلاق العنان للناس في إرواء تلك الشهوات متى ثارت دون نظرٍ

أخلاقيٍ أو عرفيٍ، اللهم إلا إذا كان في ذلك الإرواء تعدياً على الآخرين بالقسر والإكراه كما في الاغتصاب والتحرش.

ولا جرم أن يكون توابع ذلك الإطلاق ظهور ألوف من حالات الأطفال أبناء الزنا والعلاقات غير الشرعية والذين لا يعترف بهم آباؤهم غالبا، وظهور ألوف من حالات الإجهاض رغبةً في التخلص من أطفال تلك النزوات العابرة بجانب تلك الألوف من حالات التحرش والاغتصاب التي لم يحل الرادع القانوني دون وقوعها مع فتح أبواب الاختلاط والخلوة والتبرج على مصارعها.

*****

الشريعة وحرية الإبداع

(نشرت على موقع الألوكة في فبراير ٢٠٢٣م / رجب ١٤٤٤هـ)

بين الفينة والفينة يتكرر السجال والجدال في قضية العلاقة بين الشريعة وحرية الإبداع؟ وهل يسوغ أن يكون للدين والشريعة سلطة على إبداع أهل الفنون والآداب؟ أم أنه لا بد للمبدع أن يسترسل مع فنه وإبداعه بلا قيد ولا رقابة ليبلغ الغاية فيه؟

وبطريقة أسهب وأوضح:

هل نقول إن للشريعة أن تحد أو تحول دون ظهور بعض الإبداع الفني إذا كان مخالفاً للدين والشرع؟

أم نقول إن طبيعة الإبداع ومنزلة الفنون في الحضارة الإنسانية = توجب استثناء أهل الإبداع الفني من الرقابة الشرعية على إبداعهم؛ لأن تقيدهم بأُطرٍ شرعية وأخلاقية قد يحول دون ظهور إبداعهم على وجهه الكامل؟ وكما أننا متفقون على أن الإبداع لا يجب أن يتقيد أو يخضع لمؤثر سياسي أو عُرفي= فكذلك لا يجب أن يخضع لمؤثر ديني شرعي، وأنه لا بد للمبدع أن يكون حراً طليقاً متخلصاً من كل سلطة، متحرراً من كل قيدٍ وإملاءٍ؟

والجواب عن هذا السؤال يقتضي منا أن نكون على علم بطبيعة دور الدين في حياتنا، وعلى علم أيضا بطبيعة الإبداع ودوره في حياتنا.

فأما الجهة الأولى: فهي موقع الدين والشرع عندنا، وما هي منزلتهما في نظرنا؟ وقبل ذلك: ما هو مصدرهما؟

فإن كنا ننظر للدين والشرع على أنهما مجرد مكتسب أخلاقي روحي جميل وحسن، لكنه غير خارج عن دائرة الصواب والخطأ، ومن ثَم التقييم والاستدراك= ففي هذه الحالة لا ينبغي للدين والشرع أن يكون لها سلطة على الإبداع أو غيره من شئون الحياة إلا بعد أن تقطع عقولنا ويتحقق اتفاقنا على أن ما جاء به الدين هو الحق في تلك القضية المعينة.

وهذا ما نفعله مع عاداتنا وتقاليدنا، فإننا نقيمها ونجدها أحيانا ما تكون صائبة ويكون الحق في اتباعها والسير عليها، وأحيانا أخرى يكون الصواب مخالفتها وعدم الانصياع لما تقرره.
وأحيانا ما تكون العادات والتقاليد مُلزمة لأهل بقعةٍ ما، أو لأبناء طائفة عرقية ما، فهم يلتزمون بها ويتحرجون كل التحرج من الخروج عليها، بينما يرى غيرهم أن التقيد بها والنزول عند مقتضياتها= جمودٌ ورجعيةٌ وظلمٌ للنفس أو للغير.

وأما إذا كنا نؤمن بأن الدين وحيٌّ من عند الله لا يتطرق إليه الخطأ أو الحَيف، وأنه من لدن حكيم خبير، قد خلق الخلق، وأنزل إليهم شريعته لتكون قانون حياتهم= فعندئذ فالواجب علينا

جميعا أن نخضع للدين والشرع؛ لأنه ما دام الدين والشرع حقا= فالخروج عن الحق ضربٌ من الباطل، وما دام الدين والشرع عدلاً= فالخروج عن العدل ضربٌ من الظلم.

وإن هذا الشرع المنزل من عند الله لم يجعل لحملته ومبلغيه ومفسريه أي مزية عن غيرهم من جهة ضرورة الالتزام بالأمر والنهي والحلال والحرام وعدم الخروج عن حدود الشرع وأوامره، بل ألزم الجميع بالانضواء تحت لوائه، ووصم الخارج عن الشريعة الحائد عنها بالضلال والزيغ.

فإذا كان كذلك فكيف يقال: إنّ من امتلك موهبةً ما فإن ذلك يخوله أن يعلو على الشريعة ويزعم الارتفاع على عموم الناس، ويقرر أنّ للشريعة أنْ تحد من حريات وتصرفات كل أحدٍ إلا هو؛ وأن قانون الحلال والحرام يطبق على الجميع إلا عليه لأنه مبدع وصاحب موهبة؟!

وأما الجهة الأخرى، فهي جهة النظر فيما يتعلق بالإبداع وموقعه في حياة الناس؛ فنقول:

إن الإبداع لا يخرج عن كونه سلوكاً أو نشاطاً إنسانياً لا يمكن وصفه بالخير المطلق أو الشر المطلق، بل يعرض له الخير والشر، وقد يختلف الناس في تقييمه، كما قد يختلفون في الدرجة التي ينبغي أن يبلغها العمل ليصل إلى مرتبة الإبداع؛ وعليه فالسلوك الإبداعي لابد أن يخضع لمقياس الضمير الإنساني

والناموس الشرعي، مثلما يخضع للمقياس الجمالي والفني لدى الإنسان من أجل أن يكتسب صفة الإبداع.

ومتى ما كان الأمر كذلك= فالإبداع كغيره من سائر سلوك الناس تكتفي الشريعة فيه بمراقبة الضمير الذاتي ما دام متعلقاً بصاحبه فحسب، فالشريعة- مثلاً- تحرم الخمر، ولكنها لا تقتحم على الناس بيوتهم لتحد من شربهم لها، بل تمنعهم منها فيما يتعلق بالنظام العام.

فإذا كان الإبداع متعلقاً بالشخص المبدع فحسب، فلا تتدخل الشريعة في إبداعه إلا ببيان الحكم، والتذكير بالمالات الأخروية المرتبة عليه إن كان هذا اللون من الإبداع داخلاً فيما نهت عنه، أما إذا خرج الإبداع إلى دائرة المجتمع فمن حق الشريعة أن تحمي المجتمع مما تراه خطراً على أفراده في الدنيا أو الآخرة.

فإن كان من حق المبدع شاعراً أو كاتباً أو مُخرجاً أو ممثلاً أن يقدم عمله الفني على النحو الذي تمليه عليه موهبته الفنية المجردة من أي ضابطٍ أو قيدٍ، فمن حق الشريعة أن تقول رأيها في هذا العمل، وأنها تمنع هذا المبدع من عرض عمله على الفضاء العام، ما دامت ترى في عرضه ضرراً على أفراد المجتمع الذين ينتمون إليها ويخضعون لقوانينها، وليس هذا بمستنكرٍ في العقل ولا حتى في النظريات والمذاهب الفكرية المعاصرة، فإننا نرى دعاة الحرية يقفون بها عند حدود عدم الإضرار بالآخرين.

ومما يؤمن به المسلم أنّ عرض العمل الفني، الذي يحمل مخالفة شرعية، على الفضاء العام وتمكين الناس من الاطلاع عليه= فيه إضرارٌ بالمصالح الأخروية لأفراد المجتمع، فلا جرم ألا تبيح الشريعة ذلك وألا تسمح به، كما أنها لا تسمح ولا تتهاون في المنع مما يضر بالمصالح الدنيوية لأفراد المجتمع سواء بسواء.

وعلى كل حال، فلا يضر الشريعة الغراء أن بعض الناس لا يقيم وزناً للمصالح الأخروية ولا يعتد بها عند نظره لمسألة المصلحة والمفسدة، ويكتفي بقياس الأمور بنفعها وضررها الدنيوي فحسب.

*****

حول دعوى محاباة الشريعة للسلطة الظالمة

(نشرت في مجلة شذرات ثقافية العدد الخامس في ديسمبر ٢٠٢٠م)

من الشُّبه التي تتناقلها الأقلام العلمانية إما تصريحاً وإما تلميحاً أنّ الشريعة منحازةٌ إلى الحكام على حساب الشعوب، وأنها درعٌ للاستبداد والظلم بما جاءت من نصوصٍ محرضة على الانصياع للسلطة والتحذير من الخروج عليها.

والواقع أن الناظر في نصوص الشريعة ليجد جملةً منها تحضُّ على وجوب السمع والطاعة للحكام، كقوله تعالى:} **وأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ**{(النساء59) ، وكقول النبي صلى الله عليه وسلم: " **عَلَيْكَ السَّمْعَ وَالطَّاعَةَ فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ وَمَنْشَطِكَ وَمَكْرَهِكَ وَأَثَرَةٍ عَلَيْكَ** "(رواه مسلم).

وفي نصوصها كذلك ما يدعو للصبر على اعوجاج الحاكم والتحذير من الخروج عليه؛ كقوله صلى الله عليه وسلم: " **مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ النَّاسِ خَرَجَ مِنْ السُّلْطَانِ شِبْرًا فَمَاتَ عَلَيْهِ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً** "(متفق عليه)

وتلك النصوص المتعلقة بالسمع والطاعة ومنع الخروج على الحاكم، حتى وإنْ جارَ وظلَمَ=كثيرةٌ؛ ولذا كان جمهور الفقهاء على **عدم جواز الخروج المسلح على السلطة الظالمة** إعمالاً للنصوص المتظاهرة في النهي عن ذلك.

وربما أعطت النظرة العجلى إلى تلك النصوص وما اختاره جمهور الفقهاء تصوراً مغلوطاً عند بعض الناس في هذه القضية؛ إما لنظرتهم القاصرة في فهم تلك النصوص أو لموقفهم العدائي نحو الشريعة مما يحملهم على سوء الظن بها.

والحق أن تلك التهمة للشريعة بمحاباة السلطة الظالمة وإيثارها على حقوق الشعب بسبب النصوص التي تدعو إلى طاعة الحاكم وترك الخروج عليه_ لتظهر متهافتةً إذا نظرنا في النصوص الأخرى التي تحمل الترهيب الشديد من الظلم بصورةٍ عامةٍ وتكشف عن المصير الأليم للظالمين والمعتدين على حقوق الضعفاء بأي نوعٍ من أنواع الاعتداء كأخذ المال أو الأذى البدني ونحو ذلك من أصناف الظلم، ولا ريب أن السلطة الظالمة داخلةٌ في ذلك الوعيد دخولاً أولياً ويشملها كل وعيدٍ عامٍ لعواقب الظلم والظالمين.

ليس هذا فحسب؛ بل إن الشريعة فيها كذلك من النصوص ما يحمل الوعيد الشديد بخصوص الحاكم الظالم والسلطة الفاسدة، وعددها ليس بأقل من تلك النصوص الداعية للصبر على جور السلطة، غير أنني أكتفي بذكر نصٍّ واحدٍ لتناوله بالوعيد سائر

صور انحراف السلطة، لا من حيث الظلم فحسب، بل من حيث الفساد السلطوي وتضييع حقوق الرعية بأي لونٍ من ألوان التضييع، حتى ولو من باب ترك اختيار أصحاب الكفاءات للمناصب، وتقديم غير المستحقين عليهم، وهذا النص هو قوله صلى الله عليه وسلم: " **مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللهُ رَعِيَّةً ، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ إِلَّا حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ** " (متفق عليه).

فالغِش ضد النصح، وهو يتحقق بأمور كثيرة كما يقول الصنعاني، فمنها: " بظلمه لهم بأخذ أموالهم وسفك دمائهم وانتهاك أعراضهم واحتجابه عن خلتهم وحاجتهم وحبسه عنهم ما جعله الله لهم من مال الله سبحانه المعين للمصارف، وترك تعريفهم بما يجب عليهم من أمر دينهم ودنياهم، وإهمال الحدود وردع أهل الفساد وإضاعة الجهاد وغير ذلك مما فيه مصالح العباد. ومن ذلك توليته لمن لا يحوطهم ولا يراقب أمر الله فيهم وتوليته من غيره أرضى لله عنه مع وجوده" سبل السلام (2/ 666).

وقال ابن الملقن تعقيبا على الوعيد الذي يحمله الحديث: "هذا حديث عظيم، وفيه وعيد شديد على أئمة الجور، إلى أن قال: فمن ضيّع من استرعاه الله أمرهم، أو خانهم أو ظلمهم، فقد يوجه إليه الطلب بمظالم العباد يوم القيامة، فكيف يُقدم على التحلل من

ظلمِ أمةٍ عظيمةٍ" (التوضيح لشرح الجامع الصحيح (32/ 449))

وأما فيما يتعلق بما جاءت به الشريعة من إيجاب السمع والطاعة للحاكم في غير معصية= فالحق أنها لم تُرِدْ بذلك محاباة السلطة وإخضاع الناس لها، بل إنما أرادتْ بذلك ما لا بد لكل اجتماعٍ إنساني منه، وهو الالتزام بالقانون العام وإلا ضربتْ الفوضى أركان ذلك المجتمع، وكان في العرب أَنَفةٌ من الخضوع للأمراء، فكان في نصوص الشريعة ما يحضهم على ترك تلك الخصلة التي لا يصلح معها بناء دولة ولا تأسيس حضارة أمة. قال الخطابي معلقاً على حديث:" **وَمَنْ يُطِعِ الأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي**"(متفق عليه) : " كانت قريش ومن يليهم من العرب لا يعرفون الإمارة ولا يُطيعون غير رؤساء قبائلهم فلما ولي في الإسلام الأمراء أنكرته نفوسهم وامتنع بعضهم من الطاعة، وإنما قَالَ لهم - صلى الله عليه وسلم - هذا القول ليعلمهم أن طاعة الأمراء مربوطة بطاعته، وأن من عصاهم عصى أمره؛ ليطاوعوا الأمراء الذين كان يوليهم عليهم" أعلام الحديث(2/ 1420).

وغني عن البيان أن العقلاء في كل زمانٍ ومكانٍ مطبقون على أنه لا بد لكل مجتمع من سلطةٍ يخضع أفراده لها، أيّاً كان شكل السلطة.

ثم إنّ الشريعة حين حضّت وحثّت على الانصياع للسلطة الحاكمة لم تجعل ذلك الانصياع مطلقاً، بل قيدته بأن يكون نطاقه ما كان داخلاً تحت الوجوب أو الإباحة الشرعيين، أما ما كان داخلاً في باب التحريم والمعصية = فلا طاعة للسلطة فيه ولا سمع لها. وقد قال صلى الله عليه وسلم مشيراً إلى ذلك " **لا طاعة لمخلوق في معصية الله عزّ وجلّ**" (رواه أحمد)، وقد جعل الفقهاء ذلك النص بمثابة القاعدة العامة التي يُرَدُّ إليها الكثير من الجزئيات عند الاشتباه والتعارض. ويوماً ما غضب أحد أمراء السرايا على أصحابه، وأمرهم أن يدخلوا في نارٍ أشعلها؛ محتجاً بأمر النبي -صلى الله عليه وسلم- لهم بطاعته، وقد همّ بعضهم في الدخول في تلك النار؛ تنفيذاً للعموم المفهوم من أمر النبي -صلى الله عليه وسلم- بطاعة ذلك الأمير، قبل أن يسكن غضب الأمير ويتراجع عن طلبه ذاك. ولمّا أُخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن أولئك الذين همّوا بالدخول في النار= قال: " **لو دخلوها ما خرجوا منها أبداً**" (متفق عليه)، وهي جملةٌ تحمل في ثناياها من الترهيب ما تحمله، ثم قال النبي -صلى الله عليه وسلم- ما هو بمثابة القاعدة العامة الحاكمة على العلاقة بين السلطة والرعية، وبين الإنسان وغيره ممن يمكن أن يكون لهم عليه أيَّ لون من ألوان السلطة: " **إنما الطاعة في المعروف، لا طاعة لمخلوق في معصية الله**" (رواه البخاري).

وهذه القاعدة التي قعّدتها الشريعة" لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق" تدحض كل عذرٍ وحجة واهية يتعلق بها أي إنسانٍ يكون

تُرْساً في عجلة أي سلطةٍ فاسدةٍ أو ظالمةٍ، متعللاً بأنه ينفذ الأوامر التي يمليها عليه منصبه ووظيفته أو أنه شخصٌ ضعيفٌ مسكينٌ لا طاقة له برفض الأوامر؛ فالمسؤولية الشخصية حاضرة هنا، ولا سبيل للتنصل من تحمُّل تبعات المشاركة في ظلمٍ أو فسادٍ.

وأما فيما يتعلق بنصوص الشريعة التي تنهى وتزجر عن الخروج المسلح على السلطة الظالمة أو الفاسدة، فليس ذلك لكرامة تلك السلطة في منظور الشريعة، ولا لحظوتها بمنزلة عُليا فيها، ولا لتمكينها من رقاب الشعب المقهور، وفتح الباب أمامها لممارسة مزيدٍ من الظلم والفساد آمنة من الانقلاب عليها. بل العلة في منع الخروج المسلح ما يؤدي إليه ذلك الخروج من الاقتتال الداخلي بين السلطة والخارجين، وهو صورةٌ من صورِ ما يُعرف اليوم بـ: "الحرب الأهلية"، وفي الحروب الأهلية والاقتتال الشعبي من الأضرار على الشعوب= أضعافُ ما يصيبها من السلطة الظالمة، يقول النووي مشيراً إلى ذلك: "قال العلماء وسبب عدم انعزاله وتحريم الخروج عليه ما يترتب على ذلك من الفتن وإراقة الدماء وفساد ذات البين فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقائه" شرح النووي على مسلم (12/ 229).

فالمعلوم والمشاهد من أحوال السلطة الفاسدة أو المستبدة في كل زمان ومكان= إحكام سيطرتها الأمنية على البلاد، مع وجود ولاءاتٍ لها من المنتفعين منها ومَن يتبعهم من الجماهير، وعدم

تخليها عن السلطة بسهولةٍ؛ وكل ذلك يؤدي إلى الاقتتال بينها وبين الخارجين عليها، فيطول أمد الحرب، وقلّ أن تكون الهزيمة حليفاً للسلطة، لا سيما إنْ طال أمد الحرب. ولا ينكر عاقلٌ ما تدفعه الشعوب من أثمان باهظة في الحروب الأهلية، وهو -بلا ريب -أكثر كلفة مما تدفعه في ظل سلطة غاشمة.

لكن هل يعني ذلك أن الشريعة قد أمرت بالاستسلام التام للسلطة الظالمة المستبدة وأضفَتْ (شرعيّة) على ظلمها واستبدادها، فضلاً عن الأمر بمحبة تلك السلطة والمنافحة عنها وعن جرائمها، كما يروِّج لذلك الكاذبون على الله وعلى رسوله- صلى الله عليه وسلم- وعلى الشريعة وفقهائها؟!

الحق أن نصوص الشريعة قد حذّرت من مجرد الركون إلى السلطة الظالمة أو التزلف إليها، فضلا عن إعانتها على ظلمها، وليس هناك مزيدٌ عن الوعيد الذي جاء في قوله تعالى: }**وَلا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ** {(هود: الآية 113)، وهذه الآية كما يقول صاحب تفسير إرشاد العقل السليم (4/ 245) : " أبلغُ ما يُتصور في النّهي عن الظلم والتهديدِ عليه".

وتُنبِّه بعضُ النصوص الشرعية على أن مجرد الرضا بظلم السلطة وفسادها= لَهَو لونٌ من ألوان العصيان وبابٌ من أبواب الإثم، كما في قوله صلى الله عليه وسلم: "**ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن كره برئ، ومن أنكر سلم. ولكن من رضي وتابع**" (رواه مسلم).

قال النووي فيما نقله عنه المناوي: "معناه مَن كره بقلبه ولم يستطع إنكاراً بيده ولا لسانه= فقد برئ من الإثم وأدّى وظيفته، ومَن أنكر بحسب طاقته فقد سلم من هذه المعصية، ومَن رضي بفعلهم وتبعهم عليه فهو العاصي" فيض القدير (4/ 99)

ومن ذلك أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم: " **سَتَكُونُ بَعْدِي أُمَرَاءُ، مَنْ دَخَلَ عَلَيْهِمْ، فَصَدَّقَهُمْ بِكَذِبِهِمْ، وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَلَيْسَ مِنِّي، وَلَسْتُ مِنْهُ، وَلَيْسَ يَرِدُ عَلَيَّ الْحَوْضَ، وَمَنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يُصَدِّقْهُمْ بِكَذِبِهِمْ، وَلَمْ يُعِنْهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، فَهُوَ مِنِّي، وَأَنَا مِنْهُ، وَسَيَرِدُ عَلَيَّ الْحَوْضَ** " (رواه الترمذي).

ليس هذا فحسب، بل مع منعِ الشريعة للخروج المسلح المؤدي إلى الفتن وإراقة الدماء، نجدها لا تمنع الناس من الصدع بالحق والتصدي للظلم وألا يؤخذُهم في ذلك لومةُ لائمٍ، بل تحضُّهم على ذلك. قال صلى الله عليه وسلم: " **أَفْضَلُ الْجِهَادِ كلِمَةُ حَقٍّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ** " (رواه النسائي).

وفي حديثٍ آخر يخبر صلى الله عليه وسلم بأنه سيأتي أمراء يحيدون عن المنهج القويم ثم أخبر عن حال الناس تجاه أولئك الحائدين، فقال:" **فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الإيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ** "(رواه مسلم).

وينقل ابن رجب الحنبلي تعليقاً على ذلك الحديث قول الإمام أحمد إن "التغيير باليد ليس بالسيف والسلاح" ثم يقول ابن

رجب: " فحينئذٍ جهاد الأمراء باليد أن يزيلَ بيده ما فعلوه من المنكرات مثل أن يريقَ خمورهم أو يكسر آلات اللهو التي لهم أو نحو ذلك، أو يُبطل بيده ما أَمروا به من الظلم إن كان له قدرةٌ على ذلك، وكل ذلك جائزٌ، وليس هو من باب قتالهم ولا من الخروج عليهم الذي ورد النهي عنه" جامع العلوم والحكم (ص: 322).

بقي أن يقال: إن كلام الفقهاء عن المنع من الخروج المسلح على السلطة الجائرة= ليس معناه أنهم يمنعون من تغيير تلك السلطة بوسيلة أخرى ليس فيها إحداث فتنة أو إراقة دماء، بل ينصون على لزوم ذلك إنْ أمكن بلا إيقاع مفسدةٍ أكبر من مفسدة وجود السلطة، وفي هذا يقول الداودي " الذي عليه العلماء في أمراء الجور أنه إن قُدِرَ على خلعه بغير فتنة ولا ظلم= وجب، وإلا فالواجب الصبر" فتح الباري لابن حجر (13/8)

وقال الغزالي: " وَالْإِمَام لَا يَنْعَزِل بِالْفِسْقِ على الْأَصَح للْمصْلحَة وَلَكِن إِن أمكن الِاسْتِبْدَال بِهِ من غير فتْنَة فعله أهل الْحل وَالْعقد" الوسيط في المذهب (4/ 484).

وعن ابن عيينة: "لا يكون الظالم إمامًا قط، وكيف يجوز نصب الظالم للإمامة، والإمام إنما هو لكفِّ الظَلَمَة، فإذا نُصب مَن كان ظالمًا في نفسه فقد جاء المثل السائر: من استرعى الذئبَ ظَلَم" البحر المحيط لأبي حيان (1/ 606).

وقال ابن خويز منداد: " وكل مَن كان ظالماً لم يكن نبياً ولا خليفةً ولا حاكماً ولا مفتياً، ولا إمامَ صلاة، ولا يُقبل عنه ما يرويه عن صاحب الشريعة، ولا تقبل شهادته في الأحكام، غير أنه لا يعزل بفسقه حتى يعزله أهل الحل والعقد" تفسير القرطبي (2/ 109)

والحاصل أن السلطة الظالمة في منظور الشريعة= ليست مُعظَّمة ولا مُكرَّمة ولا مُحصَّنة ولا مُقدَّسة، بل هي آثمةٌ متوعدةٌ بالعذاب الأُخروي هي وكل مَن تعاون معها أو نافحَ عنها، وعلى المجتمع المسلم السعي في تغييرها ما لم يكنْ ذلك التغيير يؤدي إلى عواقب سلبيةٍ وأضرارٍ على المجتمع أكبر من أضرار استمرار تلك السلطة.

*****

احتضار فيلسوف

(نشرت على موقع الألوكة يونيو ٢٠١٠م / رجب ١٤٣١هـ)

كانت الرُّحَضاء تعلو جبينَه، وصدرُه يرتفع وينخفض بشدةٍ، والآهات التي تخرج منه لها صوتٌ عالٍ مسموعٌ، لكن لا أحد معه، لا أحد يحاول التخفيف عنه ولو بالكلام، كم نحن محتاجون إلى الناس وإنْ زعمنا أننا مُسْتغنُون عنهم تماماً!

أهكذا يموتُ وحدَه بعد أن عاش حياتَه كلها للناسِ، ونذرَ عمرَه كلَّه لتثقيفهم وتنويرهم، فلم يتزوجْ ولم يفكرْ في تكوين أسرة حتى لا ينشغل بأي شيءٍ آخر سوى الكتابة والتأليف. إنه لم يكن يتوقف عن الكتابة حتى في أيام مرضه، بل لا بد أن يكتب ولو مقالة صغيرة، ولكن مرضه هذه المرة مختلفٌ، فهو لا يقوى على مجرد النهوض.. يبدو أنه المرض الأخير!

آهٍ لو مات في هذه الساعة! سيموت منفرداً لا يسمع بموته أحدٌ ولا يبكي عليه باكٍ حتى يأتي الخادم صباح غدٍ.

كيف سيكون وقْعُ خبرِ وفاته على الناس؟ وهل سيحزنون لفراقه بعد أنْ قدّم لهم كلَّ هذا العطاء منقطع النظير؟

هل ستقوم وسائل الإعلام بنعيه على الوجه الذي يليق به وبمكانته في دنيا الأدب والفكر؟

ماذا ستقول عنه الأوساط الثقافية والفنية بعد رحليه؟

ترى كيف سيكون شعور خادمه المخلص "إدريس" عندما يجده قد قضى؟ هل سيقوى على هذا الفراق بعد عِشرةٍ بينهما دامت 30 سنةً؟ هل سيغلبه هول المفاجأة ويُذهله عن المبادرة إلى إخبار الزميل الدكتور (أمجد) الذي سيتولى أمور التشييع والدفن على ما اتفقا عليه مسبقاً؟

الألم يزداد وآهاته المنبعثة من أعماقه تُحدث صدًى في الغرفة الرطبة التي يرقد على السرير الذي بوسطها، لو يمكنه أن يتجاوز هذا الألمَ وتعود إليه قواه مرةً أخرى، ولو لمدة نصف ساعة فحسب ليكتب عن " الآم الموت " وكيف هي، أو ليُدبِّج كلمةً عن " فلسفة الموت " ...

حالته تزداد سوءً، النهيج يرتفع بصورةٍ حادةٍ نظراً لازدياد الألم، والعرق يتصبب من جبينه وليس يقوى على مجرد مسحه بمنديله حتى لا يدخل إلى عينيه، كأن روحُه ستفارق جسدَه الآن.

فجأةً ينشق جدار الغرفة ويدخل منه أشخاصٌ وجوهُهم مرعبةٌ جداً كما أن ملابسَهم سوداءُ قبيحةٌ، أحسّ برعبٍ شديدٍ يجتاحه يكاد يُنسيه الألمَ المريرَ الذي يعانيه.

قال بصوتٍ مرتجفٍ:

- من أنتم؟ وماذا تريدون؟

قال أحدهم بصوتٍ بغيضٍ:

- نحن الذين كنت تنكر وجودنا وتسخر منه وتكتب في ذلك الكتب والمقالات وتُعطَى على ذلك الجوائز!!
- أُنكرُ وجودَكم؟!
- نعم! ألم تك تسخرْ من وجود الملائكة والجن والشياطين وتقول: إنها خرافات لا ينبغي التصديق بها في عصر سفن الفضاء؟!

آخر:

- نحن الملائكة! ملائكة الموت جئنا لقبضِ روحك!
- إلى أين تذهبون بها؟
- إلى العذاب
- العذاب؟ أنا مصيري إلى العذاب؟!
- ولم لا؟! ألم تك تاركاً للصلاة، مصراً على شرب الخمر، مقترفاً لفاحشة الزنا، إلى سيئاتٍ كثيرةٍ جداً بجوار ذلك.

بارتجافٍ شديدٍ:

- لكني لم أقتلْ أحداً ولم أسرقْ مال أحدٍ طوال عمري، وما اعتديت على أحدٍ في حياتي.
- ولا حتى على الله؟!!!
- الله؟!
- أجل! ألم تسخرْ منه ومن دينه في كتاباتك؟! ألم تعترضْ على أوامره في جُل أعمالك؟ ألم تبذلْ جهدك في تضييع هيبته في النفوس وصرف الناس عن أحكامه وشريعته؟

- أنا كنت ...
- مثلا في كتابك "الحرية" (ص 100): " لن يتحرر الإنسان حق التحرر ما لم يقتل في داخله كل هيمنةٍ خارجيةٍ تحت اسم الإله أو الدين أو الأخلاق"

وفي روايتك " رباب " (ص 200) قلت على لسان بطلك: " الله والشيطان وجهان لعملة واحدة"

وفي أطروحتك " التراث " (ص 70): " قطع يد السارق ورجم الزاني في القرن الحادي والعشرين همجية غير مقبولة"

وفي كتابك " رسائل تنويرية" " (ص 20): الحديث عن الموت وما بعده علمٌ لا ينفع وجهلٌ لا يضر ولن تتقدم أمة أكثر علومها وكلامها فيما لا ينفع"

وفي مسرحية ...

آخر مقاطعاً:

- كفى لسنا هنا لمحاسبته بل لنقبض روحَه وسيعرض عليه كل ذلك أمام الله تعالى يوم القيامة.
- أنا خدمتُ الناس وأفنيت عمري في ذلك..ثلاث شهادات دكتوراه من جامعاتٍ مختلفة في حقول علمية متنوعة، عشرون كتاباً في الفلسفة وغيرها، تسع رواياتٍ، خمس عشرة مسرحية، عشرات البحوث، مئات المقالات!
- كل ذلك ذهب هباءً منثوراً ولا قيمة له عندنا، بل هو من أسباب شقائك؛ فقد كنتَ تصرف الناسَ عن التفكير في

آخرتهم التي تنتظرُهم، وعن الاستعداد لهذا الموقف الذي أنتَ فيه الآن...كنتَ تملأ حياتَهم بتفاهاتٍ ومُلهياتٍ دُنيويةٍ سافلةٍ، فيغرقون في الغفلة والاغترار بالدنيا وشهواتها، ويُعرضون عمّا خُلقوا له، ويَنْسَون المصير الذي سيصيرون إليه حتى تباغتهم الحقيقةُ التي تعيشها أنتَ الآن يا حضرة الفيلسوف، فيندموا حيث لا ينفع الندمُ.

- لكني كنت أريد بهذا السعادةَ للناس!
- قد أضللتَهم وأهلكتَهم وجنيتَ عليهم.
- ...
- هيا الآن أعْطنا روحَك لنهبطَ بها إلى سجين، ثم لتذوق عذاب القبر ، وتعرف بنفسك ما إذا كان حقيقةً أو خرافة فأنت لا تؤمن إلا بالمنهج التجريبي، أليس كذلك؟!
- مهلا مهلا! صدَّقْتُ وآمنتُ. اتركوني أرجعْ إلى الدنيا أخبر الناس بهذه الحقائق، وأعيش حياتي على ضوئها.
- كلا! انتهتْ فرصتُك! أمهلَك اللهُ 75 عاماً، وكم قرأتَ واطّلعتَ وكم رأيتَ من دلائل على قدرة الله وحكمته وصدق رسوله، وكان عندك القرآن فيه الهدى والشفاء، وكان بإمكانك أن تراجعَ نفسَك، وكم مرةٍ بدا لك خللُ منهجك لكنك كنتَ تكابر وتركن إلى الشهوات الحاضرة والشهرة العريضة التي حقَّقْتَها، والآن حان انتقالك إلى الدار الآخرة، فلا يمكن أن تعود إلى الدنيا.
- فرصةً أخيرةً!

- كلا! هاتِ رُوحَك!
- آه آه!! اتركوني! رويداً رويداً!! آهٍ آهٍ....

استيقظ الدكتور " ذكي " وهو ينهجُ نهَجاً شديداً وقد وضع يده على حلقومه، رافعاً صوتَه بالتأوه حتى استيقظتْ زوجتُه الدكتورة " نوال" منزعجةً.

- "ذكي " ماذا أصابك؟
- لا شيء لا شيء، فقط "كابوسٌ" مزعجٌ جداً، ذلك أني كنتُ أقرأ قبيل نومي في أحد الكتب الرجعية التي تتكلم عن الموت والآخرة!

*****

صلصال الطين

(حكاية قصيرة جداً)

(نشرت على موقع الألوكة فبراير ٢٠٢٣م / شعبان ١٤٤٤ هـ)

كان الظلام يلف كل شيء حوله، ولا يكاد يصل إلى سمعه إلا همس يسير كأنه آت من أماكن بعيدة جداً.

استمر على حاله هذه مدة يسيرة، ثم أحس كأن شيئا يدفعه للانفصال عن هذا الجسد المرتبط به، ليخرجه من هذه الظلمة الحالكة التي بقي فيها تسعة أشهر، وبدأت عملية الخروج لكن بصعوبة لا عهد له بها.

أيد تمتد لتسحب رأسه من ممر ضيق لا يتجاوز بضعة سنتيميترات، يندفع خارجا مع ضغطة نَفَس، ثم يرجع مع ارتدادها، وبعد معاناة وصراخ استطاع أن يخرج من تلك الظلمة متجاوزاً ذلك الممر الضيق، فلم يملك إلا الجهش بالبكاء.

انقطع الصراخ الذي كان من حوله، وانقلب إلى زغاريد وبسمات، لكن هو لم يكف عن البكاء وإن صار يرى النور لأول مرة!!

يوماً فيوماً يزداد نموه، ويزداد عدد أيامه في النور، وإن كانت تقل في ذات الآن! لكنه سعيدٌ فكل مَن حوله لا يفتر عن لثمه وتقبيله وضمه وحمله، وإن كان قد ظل ما يفارقه البكاء!

اشتد عوده شيئا فشيئاً، زاد اعتماده على نفسه في قضاء حاجاته، ظهر له أنه ليس كل العالم يحبه كما كان يظن من قبل، حتى هو نفسه لم يعد بريئاً كما كان؛ ظهر فيه حرص وبخل وطمع، ورغبة في البقاء في النور لا تتزعزع، وازدادت أيام بقائه في النور، وإن كانت تقل في ذات الآن!

اكتمل نموه الجسمي ونضج نموه العقلي وعاش حياة النور بكل ما فيها؛ فجاع وشبع، وظمأ وروى، واجتهد وكسل، ونجح وأخفق، وأحب وكره ووالى وعادى، وضحك وبكى، وطار من الفرح وكاد أن يموت كمداً من الترح، وذاق مرارة الحرمان ولذة الوجَدان، وترقى في المناصب وترأس في المحافل، وهاب أقواماً وهابه آخرون، وظَلم وظُلم، وجنى على غيره وجُني عليه، وازدادت سنواته في النور وقلت في ذات الآن!

وبعد برهة أحس بعسكر الشيب يغزو رأسه صارخاً بأعلى صوته: آن لك أن ترحل عن النور وترجع إلى الظلام. لم يأبه لتهديده، وكيف له أن يفكر في هذا الرحيل، وهل وصل إلى النور إلا قبل قليل؟ إنّ بقاءه في النور - وإن كان الناس حوله

يقولن إنه سنوات- ليس في إحساسه إلا مجرد لحظات يذكر تفاصيل بعضها جيداً!

كان يستعين على الشيب بالحناء والأصباغ لينسى تهديده وصراخه الذي لا ينقطع، لكنها كانت دائماً تغطي الشيب ولا تستأصله.

وبعد برهة! أحس بضعف قواه عما كانت عليه، نقص سمعه وبصره وكل حواسه، انحنى ظهره، لم يمكنه الحركة إلا بصحبة العصا!

وفجأة! داهمه جيش من الأوجاع لا يعرف أن يولي الأدبار، استعان عليه بعسكر من الأطباء والأدوية لكن...

فهِمَ حين حمي الوطيس أن مهمة هذا الجيش= تنفيذ تهديد الشيب الذي ظهر في رأسه، وإخراجه من النور!!

أحس في نهاية المعركة أن شيئاً كان لم يزل معه هو الآن في طريقه للصعود وترْكِه في الأرض؛ أدرك أن هذا الشيء كان طِلبة جيشِ الأوجاع ليقتنع مَن حوله بضرورة أن يخرجوه من النور.

تمدد بعد المعركة بلا حراكٍ ولا إدراكٍ، جاءه قوم نزعوا ثيابه _ بلا استئذان- وصبوا عليه ماءً، ثم أخفوه في لفائف بيضاء، وفجأة أعادوه إلى الظلام الدامس بعيداً بعيداً عن النور.

بقي وحيداً في الظلام، انتفخ، هجمت عليه ديدان الأرض، أكلته ولم تبق منه إلا العظام، ثم تحللت العظام، ثم لم يعد له بالوجود والنور صلة من عين ولا أثر!

قال له الملحدون وأشياعهم: "هذه قصة حياتك وقد انتهت، ولن تُبعث يوم القيامة، ولن تعود لك الحياة، ولن ترجع إلى النور مرة أخرى؛ لأن ذلك خرافات وسذاجات"!!

*****

الحرية الشخصية والجهر بالمعصية!

(نشرت في مجلة الدراسات الإسلامية والعربية والإنسانية العدد الثالث ١٤٤هـ)

من القضايا التي ما تنفك تثير جدلًا= قضية حرية الشخص في الاستعلان بممارسة تصرفات يراها هو حقًّا ذاتيًّا له، وتكون محرمة أو ممنوعة في الشرع، فلا تزال هذه القضية موضع صراع واشتباك دائمين بين التيار الليبرالي والتيار الديني.
وبجانب ما يراه الليبراليون من كون كل تصرف ليس فيه إضرار واعتداء على حرية الآخرين، فلا بد أن يكون حقًّا مكفولًا للإنسان ـ أقول: بجانب هذا، فهم يرون أن في الاستعلان ببعض المحرمات نوعًا من الاتساق والصدق مع الذات والمجتمع، وأن الذي يأتي بعضَ القبائح والمحرمات في العلن قد نأى بنفسه عن ظاهرة النفاق التي يعيشها فئام كثيرة من الناس؛ حيث يقعون في الزنا، أو في تعاطي المُسْكِرات، ونحو ذلك من المنهيَّات، ثم يظهرون أمام الآخرين بمظهر الأطهار الشرفاء، أو المتدينين الفضلاء، بل قد يذهب ببعضهم الشطط - بزعم الغَيرة على الفضيلة والأخلاق - إلى الوقوع في عِرض مَن يشتهر بتعاطي المُسْكِرات، أو الوقوع في الزنا، وهم أنفسهم يفعلون ذلك وأكثر منه في السر!

ويرى الليبراليون أن المجتمع الذي تنتشر فيه تلك الأمور سرًّا مع استقباحها واستقباح فاعليها علنًا= مجتمع منافق، مليءٌ بأمراض التناقض والازدواجية.

والحق أن مَن يدعي الفضيلة والطهر علنًا مع كونه آتيًا للرذائل في السر= واقعٌ في التناقض والازدواجية، مجتمعًا كان أو فردًا، لكن قضية الاستعلان أو الجهر بالمعاصي أبعادُها أكبر من تلك الزاوية التي يتكلم منها الليبراليون.

ذلك أن جهرَ الناس بمعاصيهم أو (حريتهم في تصرفاتهم الشخصية في التصور الليبرالي) = هو مَدْعاة عظيمة لانتقال المعصية والذنب من دائرة الرذيلة والشر إلى دائرة المباح والمسموح، أو الحق الشخصي الخالص كما تطرحه الفكرة الليبرالية، فإذا سُمح للناس بأن يستعلنوا بالمنكرات والمنهيات لم تعُدْ تلك المنهيات والمحرَّمات - مع مرور الأيام - أشياءَ قبيحة، ورذائلَ منكرة، يتحاشاها الناس ويستخفُون منها خشيةَ سقوطهم من أعين الآخرين.

والإسلام حريصٌ كل الحرص على أن يبلُغَ الناس في تمسكهم بتعاليمه الغايةَ، وأن تكون سرائرهم نقيةً طاهرةً كعلانيتهم، وألا يكونوا متناقضين ولا منافقين؛ فنصوص القرآن والسنة دائمةُ الذم لمن يخالف ظاهرُهم باطنَهم، ولمن يقولون ما لا يفعلون، ولمن يأمرون الناس بالبِرِّ وينسون أنفسهم، لكن إذا لم يصل الناس إلى تلكم المنزلة من الإيمان وتحقيق الطهر في الباطن قبل

الظاهر - فهل يكون الحلُّ في السماح لهم بأن يجاهروا بمعاصيهم ليكونوا أشرارًا في الظاهر كما هم في الباطن؟!

إن الضعفَ البشري يستولي على الإنسان، وكل شخص عُرضة لأن يضعف إيمانه ويسقط في حبائل الشهوة، فيأتي من الذنوب اليوم ما كان ينهى عنه بالأمس، لكن الحل لهذا الضعف هو السعيُ في التغلُّب عليه، والخروج من براثن المعصية والإثم والعودة إلى طريق الاستقامة والفضيلة، بيد أن هذه المحاولة للتغلب على النفس ومقاومة الضعف البشري أمام الشهوات المختلفة= لا يمكن أن تتم في حال انتشار المعاصي علنًا، والمجاهرة بها على الملأ، بل الجهرُ والمعالنة عامل رئيس في استمرار الشخص في الإقامة على المعصية وعدم النزوع عنها؛ لأن جهرَ الآخرين بفعل المعصية يحرِّض العاصيَ على الاستمرار عليها، ويغريه بها، بل يحرض مَن لم يتلبس بالمعصية على الوقوع فيها وتجرِبة تعاطيها، وهذه حكمة أخرى من حكم الشارع في النهي عن المجاهرة بالمعاصي، بجانب ما سبق ذكره من كون الجهر يفتح الباب أمام سواغية الفعل، وانتقاله من دائرة التحريم والنفور والرذيلةِ إلى دائرة المباح والقَبول.

ولنأخذ مثالًا واقعيًّا على ما سبق ذكره، وليكن مسألة "الرِّشوة"؛ فالرِّشوة مستقبحة في العرف كما هي محرمة في الشرع، ولنتصور أن موظفًا أو عدة موظفين في دائرة حكومية ما يتعاطون الرشوة أثناء تأدية عملهم، لكن كل واحد منهم يفعل

ذلك على وجه الخفاء، ليس فقط خوفًا من الوقوع تحت طائلة القانون، بل أيضًا خوفًا من السقوط مِن أعين المجتمع؛ لئلا يقال عنه: إنه شخصٌ فاسدٌ مرتشٍ، أيهما أفضل للمجتمع أن يظل الواحد من هؤلاء مستخفيًا بتعاطيه الرشوة وإن كان مقيمًا عليها مع الذم لها في الظاهر أم أن يستعلن هو وزملاؤه بما يتقاضونه من رِشى، بحيث يتحدثون أمام الناس بلا أدنى حرج أنهم يأخذون الرشى ويأكلون الحرام؟!

لا ريب أن الحالة الأولى وإن كانت قبيحة وسيئة وتعبر عن وجود خلل في المجتمع، فإنها أهونُ من الحالة الثانية؛ لأن فيها ستصل الرشوة إلى مرحلة ستعتبر فيها غير قبيحة، وليست سقوطًا وسُفولًا من فاعلها، بل تصير نوعًا من التكسب، وبابًا سائغًا من الرزق، مثله تمامًا مثل أي عمل شريف يقوم به صاحبه ليكسب المال ويحصله، وتكون النتيجة أن ينتشرَ هذا الفعلُ في المجتمع لتسقط مؤسساته في وحل الفساد المالي والإداري، وتضيع الحقوق، وتعطى الفرص لغير مستحقيها، ويكون انهيار الدولة هو المصيرَ.

إن الآثارَ الكارثية لانتقال الرشوة من دائرة الرذيلة التي يفعلها بعض الموظفين ضعفًا منهم أمام إغراء المال إلى دائرة الكسب المباح الذي يجاهر به جميع الموظفين بلا أدنى حرج= شبيهةٌ بالآثار الكارثية لانتقال الزنا وشرب المُسْكِرات وسائر المعاصي من دائرة الذنوب التي يستخفي بها الناس إلى دائرة الحرية

الشخصية والحق الذاتي، التي يأتيها أفراد المجتمع بلا خوف من وقوع اللائمة النفسية أو المجتمعية عليهم.
وهذا الخطر - خطر انتقال الفعل من دائرة الحرام إلى دائرة السواغية - يكشف لنا جانبًا من حكمة الشارع في النهي عن الجهر بالمعصية؛ كقوله صلى الله عليه وسلم: ((كلُّ أمتي معافًى إلا المجاهرين))، كما يكشف لنا جانبًا من حكمة الشارع كذلك في الاعتناء بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وركنيَّة هذه الشعيرة في الدِّين، وإن كان ظاهرها هو التدخل في شؤون الآخرين، فإن مِن مقاصدها استمرارَ صورة المعروف معروفةً في أذهان الناس، واستمرار صورة المنكرات منكرةً في أذهانهم؛ لئلا يأتي يومٌ على أجيال جديدة ترى المعروف في صورة المنكَر، والمنكَر في صورة المعروف!
وأخيرًا، إذا قلنا: إن المجتمع الذي يأتي أفراده الرذائل سرًّا وهم يدَّعون الفضيلة في العلانية= مجتمعٌ مريضٌ، فكذلك نقول: إن المجتمع الذي يأتي أفراده الرذائل علانيةً ومجاهرةً= مجتمعٌ ميِّتٌ، ولا ريب أن الميت أسوأُ حالًا من المريض!

*****

مصير غير المسلمين والجدل المكرور!

(نشرت على موقع الألوكة في مايو 2022م / شوال ١٤٤٣هـ)

مع موت أيٍّ من الشخصيات المشهورة من غير المسلمين، والتي يكون لها تأثير إيجابيٌ في المجال العام عبر الفنون أو الرياضة أو العلوم= يندلع الجدل المتكرر حول الترحم على تلك الشخصيات وعن طبيعة مصيرها هل هو الجنة أم النار!

وسبب هذا الجدال المتكرر أن فريقاً من الناس ينقلون ما تقرره العقيدة الإسلامية بجلاء من أن النجاة في الآخرة لا تكون إلا لمن كان يؤمن بها ويصدق بما جاءت به.

بينما يرى فريق آخر، ممن ينتسبون إلى الإسلام اسماً وإلى العلمانية فكراً ونهجاً، أن تلك الشخصيات المؤثرة إيجابياً في حياة الجماهير= لا ينبغي أن يكون هناك شكٌ في دخولها الجنة؛ لأياديها البيضاء في خدمة البشرية أو إسعادها وإمتاعها بوجهٍ من وجوه الإسعاد والإمتاع!

وبرهانهم الذي يقدمونه على ذلك أنه لا يجوز ولا يكون من العدل أن يجعل الله النار مصيراً لهؤلاء الذين نفعوا البشرية بوجوه من النفع وساعدوها في الارتقاء والنهوض، أو ساهموا

في إمتاع الناس والترويح عنه، بينما تكون الجنة مصيرَ من لم يقدم للبشرية أي نفعٍ يُذكر، ولم يخدمها في جانبٍ من الجوانب، وغاية ما لديه أنه مسلمٌ قد أدّى مجموعةً من العبادات والطقوس؛ فكيف تكون النار مصيراً للأول والجنة مصيراً للثاني؟!

ومن المضحك المبكي في نفس الوقت أن ذلك الجدل كان يحدث قديماً حول شخصيات تدين بدين غير الإسلام ثم امتد الجدل أخيراً إلى شخصياتٍ لا تدين بوجود الله تعالى أصلاً، وترى أن الله والجنة والنار مجموعةٌ من الأساطير والأحاجي! وهذا إن كان يدل على شيء= فإنه يكشف عن أي مدى بلغ بُعد المسلمين وعزلتهم عن عقيدتهم حتى صارت بعض القطعيات والجَليات من مواطن الاشتباه والاشتباك بينهم!

وقبل مناقشة حجة هذا الفريق الذي يرى أنه لا ينبغي أن يقتصر دخول الجنة على أصحاب الإيمان= لا بد من إشارة عجلى ولمحة خاطفة على ما قررته العقيدة الإسلامية في هذا الموضوع.

لقد تناول القرآن في آيات كثيرة وأطنب بأوضح بيان أن الله تعالى قد جعل الجنة هي جزاء من آمن به وبرسله وبكتبه وأطاع الله ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم، كما بيّن أن النار هي جزاء من كفر بالله تعالى وكذّب به أو كفر برسله أو بواحدٍ منهم، أو بكتبه أو بواحد منها، لا سيما خاتم الرسل (محمد صلى الله عليه وسلم) وخاتم الكتب (القرآن الكريم).

فيقرر القرآن بجلاء لا التباس فيه: {إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ} [المائدة: 72] ويذكر مصير المؤمنين ومصير فيقول: {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ (9) وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ (10)} [المائدة: 9 - 10] وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم «لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَلَا يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ لَا يؤْمِنُ بِي إِلَّا كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ».

فالحاصل أن قضايا الإيمان والكفر والجنة والنار هي **قضايا عقدية شرعية** تستقى من مصادرها في لا من الآراء والأمزجة والانطباعات الشخصية، فليست ميداناً للاجتهاد البشري، وليست كما يصورها البعض أنها **مسألة احتكار من (الإسلاميين) أو (الأصوليين) للجنة، ووصاية منهم** على رحمة الله تعالى ...إلخ. إنما هي مسألة إيمانية يجب على كل مسلم اعتقادها كما يجب عليه اعتقاد غيرها من مسائل الإيمان وأموره، ولا يسعه أن يجهلها أو يتجاهلها. وليست كذلك تحجيراً لرحمة الله ولا وصاية عليها ولا امتلاكاً لجنته وناره، بل هي مجرد إخبارٍ عما أخبرنا هو به، واعتقاد لما أمرنا هو أن نعتقده، ولو جاز لنا أن نخضعها لتصوراتنا الشخصية أو لمراداتنا الخاصة= لجاز لنا أن نفعل ذلك مع قضايا أخرى كالإيمان بوجوده سبحانه أو الإيمان برسوله...إلخ.

فالتحجير لرحمة الله والافتيات المذموم عليها المؤدي لسخط الله على المُتحجر والمُفتات= إنما يكون في حال ما كان المتكلم يصدر في رأيه من تلقاء نفسه أو يتبع فيه بُنيات عقله. أما المتبع لما أنزل الله في كتابه ولما أخبر به رسوله صلى الله عليه وسلم فليس داخلاً في هذا المسلك المذموم، بل هو ناطقٌ بما قرره الوحي ومصدقٌ بما أوجب الله تعالى التصديق به.

ومن نافلة القول أن نعلم أن هذا الاعتقاد حول مصير غير المسلمين في الآخرة= هو اعتقاد عن مصيرهم إجمالا لا تفصيلاً؛ وأما معرفة مصير فلان من الناس الذي لم يبلغه دين الله تعالى أو أولئك الذين حاولوا الوصول إلى الإيمان بالله تعالى واختيار الدين الحق، لكن حالت دونهم معوقات سائغة مقبولة عند الله تعالى؛ فكل ذلك أمره وشأنه إلى الله تعالى يوم القيامة يحكم بين عباده وهو خير الفاصلين وأحكم الحاكمين وأعدل العادلين، لا يظلم مثقال ذرة. لكن كل ذلك لا يقدح في عقيدة المسلمين أنه من مات على غير الإسلام فلن يدخل الجنة!

وبعد هذه الإلماعة السريعة إلى ما قررته العقيدة الإسلامية في هذه القضية= نعود إلى مناقشة أصحاب ذلك الرأي القائل بأن حرمان من لا يؤمن بالله تعالى ولا برسوله من الجنة ودخوله النار= يُعد مناقضةً للعدل والمنطق، إذا كان ذلك الشخص قد قدم خدمات عظيمة للإنسانية أو ساهم في إسعاد وإمتاع الملايين من البشر بسبب موهبته التي تميز بها.

إنّ من المُسلَّم به عند من يؤمنون بوجود الله تعالى أنه سبحانه هو مالك الجنة والنار لا نحن معشر البشر، وهو سبحانه من خلقهما وخلق أولئك البشر، وهو من وضع الشروط لإدخال البشر إلى جنته أو ناره، ولسنا نحن معشر البشر مَن وضعها. وقد جعل سبحانه لدخول الجنة شرطاً أساساً وشروطاً ثانوية، وقد يتغاضى سبحانه وتعالى عن الإخفاق في الشروط الثانوية، لكنه لا يتغاضى عن الإخفاق في الشرط الأساس. هكذا أخبرنا سبحانه وتعالى حيث قال: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ } [النساء: 48].

فالشرط الأساس الذي وضعه الله لدخول جنته= هو توحيده والإيمان به وبرسوله وكتابه، وقد وضع بجانبه شروطاً ثانوية من مقتضيات الشرط الأساس كالانزجار عما نهى عنه ومنع منه، وكأداء ما أمر به سواء من عباداتٍ تُقدم إليه أو سلوكيات تتعلق بالمعاملات مع خلقه. فمن أخفق في الشرط الأساس (توحيده والإيمان به) والذي من أجله خلق الله هذه البشرية؛ لم ينفعه كل ما كان عليه في الدنيا من صفات حميدة أو إفادة للبشرية أو إحسان إلى الناس ...إلخ. أمّا مَن جاء بالشرط الأساس وأخفق في أحد الشروط الثانوية أو بعضها فقد يعاقبه الله تعالى على إخفاقه لكن مصيره يوماً ما إلى الجنة؛ لأنه أتى بشرطها الأساس.

وليس في ذلك ما يناقض العقل أو يضاد العدل، فمثلاً لو فرضنا أن دولةً ما تمنح الجنسية لمن يرغب في الإقامة فيها وتجعل الشرط الرئيس في ذلك هو اتقان المتقدم للغة تلك الدولة= لم يكن هذا الصنيع فيه ظلمٌ لأولئك الذين لم يتمكنوا من الحصول على الجنسية لكونهم لا يحسنون لغة تلك الدولة، حتى وإن كانوا من العلماء والأساتذة التي يحملون شهادات الماجستير والدكتوراه في تخصصاتهم المختلفة من طب وهندسة وفيزياء وكيمياء وغيرها، فيقال لهؤلاء العلماء الأفذاذ: تعلموا لغة هذه الدولة لتستوفوا هذا الشرط الرئيس. وليس من المقبول ولا من المعقول أن يعترض أولئك العلماء المحرمون من تلك الجنسية على ذلك الشرط، ولا أن يحتجوا بأن بعض الأشخاص ممن يحملون الشهادات المتوسطة- مثلا- قد حصلوا على جنسية تلك الدولة لإتقانهم لغتها، وإنْ كانوا دون أولئك العلماء في المنزلة العلمية والشهادات الدراسية.

ومثال آخر، ففي التعليم يكون اختبار كل كلية من كلية الجامعة في تخصصها وفي المواد التي تقوم بتدريسها؛ فمن التحق بكلية العلوم لا بد أن ينجح وأن يجتاز مواد العلوم، ومتى ما أخفق في اجتيازها فسيكون راسباً، حتى وإن كان عبقريا وموهوباً جداً في مواد أخرى كالشعر أو الموسيقى، ولن تشفع له عبقريته الفنية أن يحصل على شهادة التخرج من كلية العلوم.

فالأمر هنا كذلك، فمن أراد اجتياز اختبار الآخرة والفوز بالجنة= فلا بد له أن يحقق الإيمان بالله تعالى وعبادته، والجميع مطالبون باستيفاء هذا الشرط الرئيس بقطع النظر عن تخصصاتهم العلمية ومواهبهم الفنية ومناصبهم ومراكزهم التي كانوا عليها في الدنيا.

إن الحَجْر الحقيقي على رحمة الله تعالى أو القيام بدور الوصاية على جنته وناره= هو ما يمارسه أولئك الذين يريدون أن يضعوا مقايس خاصة لرحمة الله وشروطاً لدخول جنته والنجاة من ناره، لم يضعها الله تعالى ولم يخبرنا بها، بل وضعوها هم من عند أنفسهم ويريدون أن يجبروا الله عليها، بالزعم أن عدله يقتضي ذلك.

فالشرط الأساس عندهم لنيل رحمة الله ودخول جنته أن يكون الإنسان محسناً إلى المخلوقين، متعاوناً معهم، نافعاً لهم، لم يظلمهم ولم يسرقهم ولم يعذبهم ولم يعتدي عليهم..إلخ، فإن كان كذلك فلا بد على الله أن يدخله الجنة، حتى وإن عاش حياته كلها يعبد بقرةً أو صنماً، أو عاش مُشركاً بالله يزعم أن له زوجة أو ولداً أو يزعم أن رسوله كاذب أفاك؛ بل ذهبوا أكثر من هذا فأوجبوا على الله أن تنال رحمتُه وأن يُدخِل جنتَه مَن عاش دهره ينكر وجود الله ووجود الجنة والنار ويرى كل ذلك من الأساطير والخرافات، ما دام أنه قد أفاد البشرية ونفعها بعلمٍ أو اختراعٍ أو

اكتشافٍ أو كان مُدافعاً عن المظلومين والمنكوبين ومناوئاً للمستبدين والظالمين!

أيُّ إملاءٍ على الله ووصايةٍ عليه- سبحانه- فوق تلك التي يمارسها هؤلاء الذين يتحدثون وكأن الجنة هي ملكٌ لهم وليست ملكاً لله سبحانه!!

إنه -سبحانه وتعالى- هو الذي خلق الجنة والنار لا أنتم، وهو سبحانه الذي خلق البشر لا أنتم، وقد أمر عباده الذين خلقهم أن يؤمنوا به ويعبدوه، وخلق الجنة وجعلها ثواباً لمن حقق ذلك الإيمان والتوحيد الذي أوجد الخلق من أجله، وخلق النار وجعلها عقاباً لمن لم يحقق التوحيد الذي أوجد الخلق من أجله.

إن الإحسان إلى الناس ونفعهم شيءٌ جميلٌ وقد وعد الله تعالى بالإثابة عليه دنيوياً وأخروياً لكن الإثابة الأخروية مشروطة بتحقيق الشرط الأساس وهو الإيمان بالله وتوحيده. وأما أمر الاكتشافات والاختراعات فهي وإن كانت مذهلة لنا ومدهشة وكان أصحابها يستحقون التمجيد والتجبيل عندنا إلا أنها كقطرة من بحر في جانب علم الله، فما دامت لم تهدِ لصاحبها إلى الإيمان بالله، فكيف يُطالب سبحانه وتعالى أن يجعلها سبباً لإدخال أصحابها جنته التي ربما ينكرونها ولا يعترفون بوجودها ولا بوجود خالقها؟!

إنّ من أعظم التجني أن يرفع أولئك العلمانيون عقيرتهم بأن جسد الإنسان ملك للإنسان وأن حرية الإنسان مقدسة، لا ينبغي

لها أن تتقيد بنصوص وحي السماء، بل يكون القيد الوحيد لها هو ما أملته ضمائر الناس أو عقولهم، وأن الدعوة إلى إخضاع التصرفات الإنسانية لشريعة الله وأحكامه لهي افتياتٌ على الإنسان فيما يملك ووصايةٌ على عقله وحَجْرٌ على روحه ونفسه وإغلالٌ لحريته وفكره، ثم تجدهم هم أنفسهم حين نحدثهم بما أخبرنا الله تعالى في كتابه بأن الجنة لن يدخلها أحدٌ أشرك به، يرفعون عقيرتهم بأن هذا لا يجوز على الله، وأن الجنة ينبغي أن يدخلها كل من كان أهل الإحسان الدنيوي بقطع النظر عن معتقده الديني!

فيا لله العجب يرون أن ملكيتهم لأجسادهم- مع أنهم لم يخلقوها أصلا- تبيح لهم وتعطيهم الحق الخالص أن يتصرفوا فيها كيف شاءوا بعيداً عن شريعة الله وأحكامه، ولا يرون أن لله تعالى الحق الخالص في أن يتصرف في الجنة التي هي ملك له لا لهم، ويدخل فيها من يشاء ويمنعها من يشاء! سبحانك ربنا هذا بهتان منهم عظيم!

مسلمون مع التحفظ على بعض شرائع الإسلام!

(نشرت على موقع جداريات في سبتمبر 2021 م)

لم تكن الظاهرة الغريبة التي تسترعي الانتباه اليوم هي وجود ملحدين من أبناء المسلمين يرتدون عن الإسلام ويكفرون به؛ فهذه الظاهرة مع خطورتها لا تبدو غريبة فهي طبيعة الناس في كل العصور.

لكن الظاهرة الخطيرة والغريبة هي وجود فئة بين المسلمين، أعدادها في زيادة، لم تترك الإسلام علانيةً كما تركه الملحدون ولا حتى تركته سراً كما يفعل المنافقون، بل هي مستمرة على انتمائها له فيما بينها وبين نفسِها وفيما بينها وبين الناس، لكن هذه الفئة أو الطائفة لا تؤمن بالإسلام كما أنزله الله وكما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم، بل تؤمن به على النحو الذي يُمليه عقلُها والقيمُ (الغربيّةُ) المقدسةُ عندها، فتأخذ منه، بجانب التعبدات والطقوس الشعائرية، ما وافق هذين المُقدسَين عندها (العقل- القيم الغربية في الحقوق والحريات) وتترك ما خالف ذلك وترفضه ولا تعرِّج عليه.

إن هذه الفئة من الناس باختصار توافق أن تكون مسلمةً ومنتميةً إلى الإسلام كدين لها، لكنها في الوقت نفسه تتحفظ على بعض

ما جاء به الإسلام، تماماً كما يتحفظ بعض أعضاء مجلس النواب على بعض المواد في قانون قدمته الحكومة، أو كما يتحفظ بعض القُراء على فكرة أو أفكار في كتاب جميل أعجبهم، أو كما يتحفظ بعض المؤيدين من ذوي العقل والخُلق على تصرفات وأخلاق زعيم سياسي فذٍّ تعشقه الجماهير.

ترضى هذه الفئة من الإسلام بالصلاة والصيام والزكاة والحج وقراءة القرآن، وتحب ما جاء مِن أمرِه بالإحسان إلى الآخرين ومساعدة المحتاجين والعطف على الفقراء والمساكين وقضاء حوائج الناس إلى غير ذلك مما جاء الإسلام به من أبواب البر والإحسان ونفع الناس، لكنها في الوقت نفسه تتحفظ على بعض الأحكام الإسلامية التي تراها منافية لقيم العدل والإنسانية في نظرها!

فمن هذه الطائفة مَن يتحفظ على جُلِّ الأحكام المتعلقة بالمرأة كفرض الحجاب عليها أو ككونها ترث نصف ميراث الرجل أو كونها لا تملك عُقدة النكاح ويملكها الرجل، أو كون الرجل يباح له التعدد والزواج بأخرى معها ....إلخ

وبعضهم يتحفظ من الإسلام على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبعضهم يتحفظ على العقوبات الشرعية والحدود المتعلقة بمخالفات الزنا والردة وغير ذلك.

وبعضهم يتحفظ على عدم المساواة بين المسلمين وغير المسلمين فيما يتعلق بتولي الولايات العامة أو نشر المعتقد الديني وترويجه، ونحو ذلك من الأحكام المقررة في هذا الباب.

وغني عن البيان أن الإسلام الذي يعتنقه هؤلاء مع التحفظ على ما يتحفظون عليه منه= ليس هو الإسلام الذي ارتضاه الله وأمر المؤمنين أن يدخلوا فيه بجميع شعبه وأحكامه وأوامره ونواهيه، كما قال تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً} [البقرة: 208] والسلم هنا هو الإسلام. وليس إسلام هؤلاء هو الإسلام الذي أقسم الله تعالى بذاته العلية أنه لا يتحقق إيمانُ مؤمنٍ ولا يكمل إسلامُ مسلمٍ إلا بتحكيم الوحي الذي بعث به رسولَه صلى الله عليه وسلم في سائر ما يعرض للمؤمنين من أمور وقضايا، مع الرضى التام عن أحكام الله تعالى التي جاء بها كتابه أو سنة نبيه صلوات الله عليه، قال تعالى {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} [النساء: 65]. وليس إسلام هؤلاء هو إسلام المؤمنين الصادقين في إيمانهم وإسلامهم الذين لا ينبغي ولا يصلح أن يكون لديهم اختيار ذاتي في الأمور التي جاء فيها الشرع بتحليل أو بتحريم، كما قال تعالى {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ} [الأحزاب: 36]؛ فالمسلم الحق ليس له رأي

ولا مذهب ولا وجهة نظر ولا تعقيب في مسألةٍ حكمَ الله تعالى فيها بحكمٍ وقضى فيها بقضاءٍ؛ إنما يكون له ذلك فيما لا حكم لله تعالى فيه بإيجاب أو تحريم أو ندب أو كراهة، وقد تُرك له الاختيار فيه، فهاهنا يصح أن يكون للمسلم رأي واختيار ووجهة نظر، أما حيث حكمَ اللهُ وفيما حكم الله= فشأنه التسليم والقبول والرضى والانقياد.

إن الإسلام الذي يعتنقه أولئك المتحفظون عليه المتخيرون منه= يصلح أن نسميه " الإسلام الاشتراطي" أو " الإسلام الانتقائي" أو " إسلام العقل البشري" أو " إسلام القيم الغربية" لكون صاحبه لا يقبل من الإسلام الإلهي الذي أنزله إلا ما ارتضاه عقله أو توافق مع القيم الإنسانية أو المفاهيم الغربية التي يقدسها ويجعلها المعيار للحق والعدل.

وبكل حال؛ فهذه الفئة المنتسبة للإسلام لم تفهم معنى الإسلام بعدُ، ولا حتى معنى الدين؛ فإن الإسلام هو الاستسلام والدين هو الخضوع، ومَنْ يقبل من وحي الله ويرفض ويأخذ منه ويترك ويرضى عن بعضه ويسخط بعضَه= ليس في الحقيقة دائناً لهذا الوحي ولا خاضعاً وليس مستسلماً لِمُنزل هذا الوحي؛ بل استسلامه الحقيقي لعقله وما ارتضاه من قيمٍ ومعايير إنسانية حول الحق والعدل، وأمّا ما قد آمن به من الإسلام وارتضاه = فما هو إلا تلاقٍ وتوافق في القيمة والفكرة وليس نابعاً من

خضوع عبدٍ لربٍّ ومخلوقٍ لخالقٍ ومُتألهٍ لإلهٍ. فحاله مع الوحي أشبه ما يكون بحال رجلٍ مثقفٍ مع نظرية فلسفية أو أخلاقية يطرحها فيلسوف ما أو مفكر ما، فيرتضي هذا الرجل المثقف بعضَ الأفكار التي قدمها ذلك الفيلسوف أو المفكر نتيجة توافقها مع قيمٍ وأفكارٍ مُسبقة يعتنقها هذا الرجل المثقف، فيأخذ بها ويستعملها ويحيد عما لم يقبله ويرتضيه.

وليست تلك الصورة هي صورة المسلم مع وحي ربه وشرع خالقه؛ فإن مبنى العقيدة الإسلامية أن الله تعالى هو خالق الإنسان وصانعه وربه وباريه وفاطره وإلهه، ووظيفة الإنسان هي عبادة الله وعمارة الأرض كما استخلفه الله، واتباع ما أنزل الله من الهدى والبينات؛ ليحظى الإنسان في الدار الآخرة برضا الله وثوابه ويجتنب سخطه وعقابه، ووحي الله تعالى وما أنزله من كتاب وما شرع على لسان نبيه صلوات الله عليه من سننٍ= هو الوسيلة والسبيل القويم ليعلم الإنسان مراد الله ويفرق بين الحق والباطل والصواب والخطأ والعدل والظلم والخير والشر.

وبناء على ذلك فوحي الله وما تضمنه من شرائع وأحكام= هو القيمة المركزية التي يعلم بها الإنسان ما هو خيرٌ وما هو شرٌ وما هو عدلٌ وما هو جورٌ وما هو مساواةٌ وما هو حيفٌ وما هو حقوقٌ وما هو واجباتٌ.

ومعنى كون المرء مسلماً أو دائناً بدين الإسلام= أنه خاضع ومستسلم لدائرة الوحي وأنها المعيار الأول عنده في معرفة ما هو خيرٌ وعدلٌ ورحمةٌ ومساواةٌ، ومعرفة ما هو ضد هذه الأمور؛ ومن ثَم فليس له سبيل إلى الانتقاء من مقررات الوحي وقبول بعضها وردّ بعضٍ آخر؛ لمنافاة ذلك لمعنى العبودية والخضوع والاستسلام التي هي أسس العلاقة بين العبد والرب، بينما القبول والرفض والانتقاء والاختيار والتصحيح والتخطئة يكون أساس العلاقة بين العبد والعبد. فمن حقك أن تقبل بعض أفكاري وترد بعضها أو تردها كلها أو تقبلها كلها؛ لأننا متساوون في الرتبة والدرجة والمنزلة؛ فكلنا بشر نصيب ونخطئ ونعلم ونجهل، ولم يأمر الله تعالى أحداً أن يكون عابداً خاضعاً ذليلاً لغيره من الناس يمتثل جميع أوامره ونواهيه بحذافيرها دون أن يقوم بتقويمها وعرضها على ميزان آخر؛ بل أمر أن يكون ذلك له وحده سبحانه.

إن أبجديات إعلانك الانتماء للإسلام هو خضوعك خضوعاً تاماً كاملاً لوحي رب العالمين وشريعته وأحكامه، وجعلِها القيمة الكبرى والمعيار الأعلى الذي تزن به وتحاكم إليه جميع النظريات والأفكار البشرية والمفاهيم الإنسانية في كل صغيرةٍ وكبيرةٍ وشاردةٍ وواردةٍ؛ وإلا فأنت لا تعبد الله كما يقرر الإسلام،

بل تعبد نفسَك وعقلَك وأفكارَك وما اقتنعتَ أنه معيارُ الخير والشر والصواب والخطأ.

وفي الختام، أراني لست بحاجةٍ إلى سرد أقاويل الفقهاء في حكم مَن يقبل أشياء من الإسلام ويرد ولو شيئاً واحداً منه، ويرضى عن أحكام منه ويسخط ولو على حكمٍ واحدٍ، وأنه بذلك يكون مرتداً عن الإسلام إنْ لم يكن له عذرٌ من جهلٍ أو تأويلٍ؛ فإنني هنا لم أقصد التناول الفقهي للموضوع، بل أردت بيان القضية من حيث أصلها ومناقضتها لمقتضى الإسلام ومعنى العبودية والدين.

*****

كن مسلماً على مراد الله لا على مرادك

(نُشرت على موقع العربي الآن في يناير ٢٠٢٢م)

تحدثنا في مقالة سابقة عن ظاهرة المسلم المتحفظ على بعض شرائع الإسلام، ونتكلم في هذه المقالة عن ظاهرة أخرى مشابهة لتلك الظاهرة، ألا وهي ظاهرة المسلم الذي يقرأ بعض الأحكام الشرعية قراءة تناسب هواه وميوله الفكرية والنفسية، فيُخرج الحرام من دائرته إلى دائرة المباح، ويُخرج المباح من دائرته إلى دائرة الحرام بالتأويل الفاسد جدا الذي لا يستند إلى أي مناطات علمية شرعية معتبرة، اللهم إلا القراءة الحداثية العلمانية للنصوص الشرعية.

أصحاب هذه الظاهرة هم كأصحاب الظاهرة التي تكلمنا عنها في المقالة السابقة، من ضحايا الفكر الغربي والثقافة الأوربية، الخاضعين لقيمها وميزانها فيما يتعلق بالحقوق والحريات والمساواة.

فينظر أحدهم- مثلا- إلى حكم شرعي يتعلق بقوامة الرجل على زوجته أو امتلاكه حق الطلاق دونها، فيزعم أنه منافٍ للعدل والمساواة، والله منزه عن الظلم والجور لا محالة، وعليه؛ فلا بد أن تكون النصوص الواردة في قوامة الرجل على المرأة خاصة

بزمن التنزيل فحسب وليس بزماننا الذي حصلت المرأة فيه على حقوقها وحققت المساواة مع الرجل!

وقل مثل ذلك في كل الأحكام الشرعية التي لها تماس وتناص مع ما مِن شأنه الارتباط بقضايا الحقوق والحريات الفردية، فلا أسهل على أحدهم من أن يأتي إلى حكم شرعي وقع الإجماع عليه واتفق عليه علماء المسلمين قرنا بعد قرن، ويدعي أن فيه اعتداءً على الحريات الشخصية أو الحقوق العامة، أو فيه وحشية وقسوة على الإنسان، ومن ثم فهو مخالف للرحمة الإلهية أو للعدل الإلهي، فلا بد ألا يكون هذا هو حكم الله وشرعه، ولا يمكن أن يصدر مثله عن الإله الرحيم العدل! ثم يعمد إلى تأويل النصوص الواردة في ذلك تأويلاً قبيحاً لا يمت بأدنى إلى الطريقة العلمية المعتبرة في التعامل مع النصوص الشرعية.

وما أسهل أن تردد ألسنة هؤلاء: إن الله يتنزه أن يأمر بمثل هذا الجور! أو: إنني لا أعبد رباً يأمر بمثل هذه القسوة أو التمييز بين الناس على أساس ديني!

وفي واقع الواقع فهؤلاء ما يعبدون إلا أنفسهم وأهواءهم، ويصوِّرون أحكام الله تعالى على مقتضى ذلك، بل ويتصورون ما يليق بالله تعالى وما لا يليق به= وَفق ما في مخيلتهم وعقولهم عنه، وذلك أعني- ما في عقولهم وأفكارهم- خاضع كل الخضوع للقيم الغربية فيما له تعلق بالحقوق والحريات والمساواة، وما ينبغي أن يسوغ من ذلك وما ينبغي أن يمنع.

إنه لحقٌّ على مَن يدعي أنه آمن بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمدٍ رسولاً= أن يكون تعامله مع أوامر ربه وأحكامه، تعامل عبدٍ مربوب مع إلهٍ خالقٍ مدبرٍ، فتكون قيمه العليا ومُثُله وجميع ثوابته الفكرية والأخلاقية تابعة لما جاء من عند الله تبارك وتعالى، ، ممتثلاً في ذلك قول ربه تبارك وتعالى {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا (65) } [النساء: 65] ومستجيباً لما جاء في الحديث المجمع على صحة معناه وإن اختلف في صحة سنده : (لا يؤمن أحدُكم حتى يكون هواه تَبَعَاً لما جئتُ به).

ومن المعلوم أن وظيفة العبد مع سيده هي طاعة أوامره واجتناب نواهيه، لا مناقشة هذه الأوامر والنواهي والانتقاء منها، وقبول ما يظهر للعبد فيه حكمة لها معنى واضح في عقل العبد وإطراح ما سوى ذلك ونبذِه!

إن إيمان الإنسان بالله تعالى رباً وخالقاً لهذا الكون = يوجب وجوباً عقلياً إيمان هذا الإنسان بأن ربه تعالى له صفات الكمال في كل شيء ، وإلا ما استحق أن يكون هو الإله المستوجب للعبادة والطاعة، وإذا كان الكمال متوجباً في هذا الإله العظيم الخالق؛ فينتج عن ذلك كمال ما يصدر عنه من أوامر ونواهٍ؛ لأنه لما كان له كمال العلم والحكمة والإحاطة= كان لزاماً أن يكون ما اشترعه لعباده هو الغاية في بابه، وأنه أكمل وأفضل

وأكثر اتساقاً من تشريع البشر لأنفسهم؛ لأنه غير جائز أن يكون النقص والقصور والعجز مستولياً على البشر ثم تكون تشريعاتهم لأنفسهم أكثر حكمة ورأفة ورحمة ومصلحة من تشريع رب البشر للبشر.

فكيف يسوغ لمن يزعمون أنهم قد آمنوا بأن الله تعالى هو ربهم الأعلى وخالقهم الذي له صفات الكمال والجلال، أن يحكِّموا عقولهم وأنظارهم فيما قد شرعه الله تعالى، وما أنزله من أحكام، فما لم يعجب عقولهم القاصرة وأنظارهم القصيرة= زعموا أنه مما ينبغي أن يتنزه الإله الخالق عن تشريعه وأنه لا بد أن يكون مكذوباً، يحدث هذا منهم- أعني ادعاء الكذب في النص المفيد للحكم- إذا كان الحكم الشرعي مصدره الأحاديث النبوية، وإما أن كان مصدره القرآن فإنهم يعملون على تفريغه من مضمونه ومعناه وحملِه على وجوه لا تسوِّغها اللغة ولا قواعد العلم الضابطة للاستنباط، كل ذلك لظنهم الخاطئ وزعمهم الكاذب أن ما تضمنه الحكم الشرعي مخالف لحكم العقل أو مقتضى العدل !

وكما قلنا، فإن هذا الصنف من المنتسبين للإسلام لا يصدرون في هذا المسلك الضال عن مستندٍ شرعي أو حتى نظر عقلي سليم؛ فإن النظر العقلي الصحيح لن يتعارض مع النقل الشرعي الصادق، لكن مستندهم هو الهوى الإنساني الحائد عن لازم الشرع ومقتضى العقل، الجانح إلى تغليف الشهوة البشرية والضعف الإنساني بالحق الطبيعي.

ذلك الهوى والقصور الإنساني الكامن في منظومة الحقوق والحريات بمفهومها الغربي التي تُتَّخذ أساساً وميزاناً لما هو حقٌّ وعدلٌ ولما هو ظلمٌ وجورٌ، ولما هو مساواةٌ ولما هو تمييز.

تلكم المنظومة التي استقاها واضعوها الغربيون من فكرة تقديس الإنسان وحقوقه دون النظر إلى تقديس رب الإنسان وحقه على الإنسان.

تلكم المنظومة التي بناها واضعوها بالنظر إلى الحياة الدنيا ومصالحها فحسب، دون أي التفات ولا اعتبار للحياة الآخرة، وما ينشأ عن اعتبارها من تغيير كبير في ماهية الحقوق والحريات.

تلكم المنظومة التي يمَّمَ بعض المنتسبين للإسلام وجهَه شطرها وجعلها معياره الحاكم على الخير والشر والحق والباطل، فإذا وجد في الشرع الحنيف ما يتعارض معها- وهو ما زال في قلبه ميلٌ للإسلام -بادر إلى ما جاء في الشرع الحنيف وقال إنه ليس من الإسلام ولا من أحكام الإسلام؛ لأن الله تعالى لا يأمر إلا بالعدل والمساواة، وهذا الحكم مخالف لذلك، فلا جرم أنه ليس من عند الله!

يتعامى هؤلاء عن حقيقة ما يؤمنون به -إن كانوا مؤمنين بالفعل- وهو أن هذه الأحكام الإسلامية من لَدُن حكيمٍ خبيرٍ عليمٍ بما يَصلح للإنسان وبما يُصلحه وبما فيه منفعته ومصلحته وبما

فيه مضرته ومفسدته، بينما المنظومة القيمية الغربية للحقوق والحريات التي يجعلونها قدس الأقداس = إنما هي من نتاجٍ فكريٍّ بشريٍّ قاصرٍ عاجزٍ غير خالٍ من الهوى الإنساني!

وبعد، فأنت أيها العبد المسلم الراجي لقاء ربه في الآخرة= فلتعلم أن وظيفتك هي عبودية الله تعالى والتسليم له والعيش على مقتضى أحكامه ومنهاج شريعته، منها تأخذ الحلال والحرام والحقوق والواجبات والمشروع والممنوع، وبها تعرف المقدس وغير المقدس والمصان والمهان والمعتبر وغير المعتبر في سائر أعراف الناس وأفكارهم ومنهاجهم وأطروحاتهم وأيديولوجياتهم، فتعرض كل النظريات والأفكار والمناهج على أحكام الله وشرعه فتأخذ منها ما وافق شريعة الله وترفض ما عارضها، ولا تعرض شرع الله وأحكامه على أي من تلك النظريات كما يفعل أولئك المنهزمون المنسحقون الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صُنعاً.

*****

حريّةٌ ثُم النار وقيودٌ ثُم الجنة!

(نشرت على موقع جداريات في يونيو 2021م)

تمثل الحرية قيمةً إنسانيةً، يتطلع إليها كل الناس بفطرتهم، لكن إطارها وحدودها تتشكّل وَفقاً لما يتبعه كل إنسان من مناهج فكرية أو يدين به من دينٍ سماوي أو أرضي. والمقصود أن الحرية مهما بلغت عند بعض الناس من تعظيم وإعلاء= فلا بد أن يكون لها سقف تقف عنده ولا تتجاوزه. وهذا السقف جعلته الأيديولوجيات الغربية الإضرارَ بحرية الآخرين أو الاعتداء عليهم، بينما يجعل الإسلام تعارض الحرية مع نصوص الوحي من أوامرَ ونواهٍ سقفاً ينبغي أن تنتهي عنده؛ لأن الحرية -في هذه الحالة- ستضر بصاحبها في الآخرة ضرراً كبيراً.

وليس من شكٍ أن الحرية تحتل في المنظومة الفكرية والقيمية في الغرب منزلةً كبيرةً؛ ما جعلها تصل إلى منزلة التقديس الذاتي، فصارت مقدّمَة على غيرها من القيم الأخرى، بل حاكمة عليها ومنظِّمة لها؛ بما في ذلك الدين نفسه. ونتج من ذلك كله أن الحرية- بمفهومها الغربي- الذي لا سقف له إلا الإضرار بحرية بالآخرين فحسب- صارت بمنزلة الصنم الذي يعبده أهل الحضارة الغربية.

وانتقلت عدوى هذه العبادة إلى أتباع المناهج العلمانية والليبرالية في بلاد الإسلام، وصاروا ينادون بتقديس الحرية الشخصية على نحو ما هو موجود في الغرب، حتى وإن تعارضت تلك الحرية مع المقدسات أو المسلَّمات الدينية.

والحق أن بهرج الحرية فيه من الإغراء ما يسلب العقول؛ حيث يصبح الإنسان متحرراً من كل قيدٍ أو إلزامٍ سوى ما يلزم به نفسه، بلا إملاءٍ من دينٍ أو عُرفٍ؛ وهذا بدوره يفتح للمرء آفاقاً من نيل الرغبات السلوكية والحصول على الملذات الحسية والمعنوية، ما لا يحصل له لو كان ملتزماً بشريعةٍ ما، لا سيما شريعة الإسلام التي لا تكتفي بتنظيم الحياة الروحية للإنسان، بل تنظم له سائر شئونه وحياته السلوكية، الفردية والاجتماعية، الخاصة والعامة؛ إذْ ما من تصرفٍ شخصٍي إلا وهو خاضع لحكم الشريعة عليه بالمنع أو الإباحة!

وإذا كان الأمر على ما ذكرنا؛ فلا بد أن نعترف بأن ما تعطيه الأطروحة العلمانية للإنسان من حريات وحقوق شخصية = هو أوسع كثيراً عما يعطيه له الإسلام، ويظهر هذا الاتساع جلياً في حريات المرأة وحقوقها على جهة الخصوص. لكننا مع هذا الاعتراف وذاك التسليم؛ نتساءل أيضاً: ماذا بعد تلكم الحريات والحقوق؟!

نعم، ماذا يغني عن الإنسان أن يعيش حراً طليقاً من كل قيدٍ، سوى ما يمليه عليه ضميره، ثم يموت بعد حياةٍ قصيرةٍ جداً مهما

كان عدد سنواتها، فيُحال بينه وبين إتيانه ما كان يشتهيه من تصرفاتٍ وأفعالٍ، ثم يحيا مرة أخرى فيُحاسب على كل تصرفٍ من تصرفاته وكل سلوكٍ من سلوكياته، لا بمعاييره هو بل بمعايير من أحياه ليحاسبه ويجازيه؟!

وعلى سبيل ضرب المثل: ما قيمة أن تعيش امرأة بكامل حريتها، ترى أن جسدها ملكٌ لها، تمنحه لمن شاءت من الناس ما دامت راضيةً غير مجبرة، وتعرض مفاتنه حيث كانت وتلبس ما شاءت، وتتحرك في كل مكان حسبما أحبّت، وتغزو مجتمع الرجال وتشاركهم أعمالهم وأنشطتهم كما أرادت، وتحقق ذاتها، وتبني مستقبلها، وتكتسب شهرة، وتصل إلى طموحاتها وأحلامها...إلخ

أقول: ما قيمة كل هذه الأشياء لتلكم المرأة أو لغيرها إذا كان الموت سيضع حداً لتلك النجاحات؟! ثم الموت ليس هو النهاية، بل البداية لحسابٍ ثم عذابٍ أو نعيمٍ؛ حسابٍ من خالق هذه المرأة عن كل تصرفٍ أتته في حياتها وعن كل قرار اتخذته، وهل كان موافقاً لما شرعه خالقها الذي خلقها لتطيعه فإذا أطاعته وسيّرت حياتها على منهجه؛ استحقت الحرية الكاملة والنعيم الدائم الخالد الذي لا انقطاع له، أم أنها ألقتْ أوامره دَبْر أذنها وسيّرت حياتها وَفق قناعاتها الشخصية الخاضعة للتصور العلماني الغربي عن الحريات والقيود والجائز والممنوع؟؟

إن الحرية الشخصية- بمفهومها الغربي- كانت تصير ذات قيمة بالفعل= لو كانت هذه الحياة الدنيا هي النهاية والغاية؛ إذْ لا معنى أن يعيش الإنسان سنوات عمره القصيرة جداً مكبلاً بالقيود المختلفة؛ ليحرم نفسه من كثير من حظوظ النفس ورغباتها الحسيّة والمعنوية بلا طائل وبلا مقابل إلا الاستجابة لأعراف الآخرين وآرائهم.

نعم، فالحرية الشخصية بالمفهوم الغربي مناسبة جداً ومتسقة تماماً مع الطرح الإلحادي الذي لا يؤمن بإلهٍ ولا بعثٍ ولا جنةٍ ولا نارٍ؛ بل هي- الحرية بمفهومها الغربي- ما صيغت بتلك الصياغة= إلا لكونها ثمرةً للقراءة الإلحادية للوجود الإنساني، أو تلك التي تؤمن بوجود خالقٍ لا علاقة له بالناس إلا من حيث إيجادهم فحسب!

متسقون مع أنفسهم للغاية أولئك المنادون بتقديس الحرية الشخصية وإطلاق العنان لها والوقوف ضد ما يقيدها أو مَنْ يحذِّرون من خطر الاسترسال معها= ما دام أولئك المنادون بالتقديس ملحدون لا يؤمنون بوجود خالقٍ ولا حياةٍ أخرى، أو يؤمنون بوجود الله لكن لا يؤمنون بأنه خلقهم لعبادته وطاعته وليعشوا في الحياة وَفْق منهجه الذي رسمه لهم في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم.

أما أولئك الذين يزعمون الإيمان بالله ورسوله وكتابه واليوم الآخر، ثم ينادون بتقديس الحرية الشخصية (بمفهومها

الغربي)، ويدعون الناس إلى ذلك ويسعون لأطْرِ المجتمعات الإسلامية على ذلك أطراً ، وحملها على الانسياق إليه قسراً= فهؤلاء في الغاية من التناقض وفي النهاية من الازدواجية والتخبط.

إنّ الإله الذي تزعمون الإيمان به خلق الناس ليعبدوه ويطيعوه ولتكون حياتهم سائرة على منهاجه الذي شرعه لهم في قرآنه وبلغهم إياه رسوله صلى الله عليه وسلم، وسوف يجازي من التزم منهجه وقام بعبادته وأطاع أوامره واجتنب نواهيه= بالجنة والنعيم المقيم، وسوف يعاقب من أهملوا أوامره واقترفوا نواهيه= بعذاب جهنم، الذي لا طاقة لأحد به.

فكيف- والحال هذه- يسوغ لإنسانٍ يؤمن بهذا الدين وبمَنْ أنزله وبمَنْ أبلغه= أن يقدّس الحرية الشخصية بصورتها الغربية ويمجّدها ويدعو لها وهي متضادةٌ كل التضاد ومتعارضةٌ كل التعارض مع عَقْدِ الإسلام، الذي هو الاستسلام لأوامر الله تعالى في دقيق الأشياء وجليلها، وفي كل جانبٍ من جوانب حياة الإنسان، كائناً ما كان؟!

إنه مهما يكن على مَن التزم بشريعة الإسلام من قيودٍ ومكبّلات، فماذا يضيره إذا كان عاقبة أمره إلى الجنة؟!

فمثلاً، ماذا خسرت امرأةٌ مسلمةٌ ملتزمةٌ بالحجاب كما أمرها الله، حرمتها قيود الشريعة أن تتابع آخر خطوط (الموضة) العالمية لما فيها من تبرج في الملبس، أو حالت الشريعة بينها

وبين رغبتها في أن تكون بطلة في رياضةٍ ما تحتاج إلى كشف الجسد كالسباحة، أو في فنٍ ما كالباليه؟!

ماذا خسرت هذه المرأة وقد انقضت أيامها في الدنيا سريعةً ثم وصلت إلى الجنة حيث النعيم السرمدي الذي لا تشوبه شائبة من كدرٍ؟! وماذا كسبت امرأة أخرى عاشت حريتها بحذافيرها وحققت أحلامها في الشهرة والمجد الشخصي، ثم ماتت ثم بُعثت ثم كان مصيرها إلى النار حيث العذاب الأليم والشقاء المقيم؟!

أيُّ المرأتين أخسر صفقةً وأفدح مصيبةً، مَن كان حرمانه سنين معدودة من أشياء معينة محدودة؟! أم من كان حرمانه دهراً طويلا -لا يعلمه إلا الله- من النعيم الكامل، بجانب ما هو فيه العناء والشقاء والألم الذي لا يشبهه ألم ولا يساويه عذاب؟!

لا جرم أنه لا خير في حريةٍ بعدها النار، ولا ضير في قيودٍ بعدها الجنة.

إن هذا ليس ضرباً من الوعظ والترهيب الذي يستعمله الخطباء والوعاظ في كلامهم، بل هو حقيقة ماثلة للعيان لا سبيل إلى التشكك فيها عند من يزعم أنه يؤمن بالله تعالى رباً، وبمحمدٍ -صلى الله عليه وسلم -رسولاً، وبالإسلام ديناً.

*****

تغريدات متفرقة حول تناقض الطرح العلماني

س- ما رأيك في زواج الشواذ؟؟

ج- حرية شخصية يجب أن تكون محمية بقوة القانون!

س- حسناً، ما رأيك في تعدد الزوجات؟؟

ج- تخلف ورجعية، يجب أن يكون ممنوعا بقوة القانون!

س- ما رأيك في ممارسة الجنس مع فتاة عمرها 17 عاما إذا كان ذلك برضاها؟؟

ج- هي حرة في حياتها الشخصية، ما دامت راضية عن ذلك!

س- حسناً، ما رأيك في الزواج من فتاة عمرها 17 عاما إذا كان ذلك برضاها؟؟

ج- جريمة ومتاجرة بالجنس في حق طفلة قاصرة!

*****

الاغتصاب= علاقة غير شرعية بغير رضا من أحد الطرفين، والله تعالى لا يرضاها.

الزنا= علاقة غير شرعية برضا الطرفين، وإن كان الله تعالى لا يرضاها.

يريد العلمانيون أن يجعلوا الحالة الأولى محرمة بقوة القانون؛ لوجود سخط من أحد الطرفين إزاءها.

ويريدون أن يجعلوا الحالة الثانية مباحة بقوة القانون؛ لعدم وجود سخط من أحد الطرفين، وإن سخطها الله تعالى.

بئست العقول!

*****

ترى الليبرالية والعلمانية أن العقل البشري ناضج وكامل ولا حاجة للوصاية عليه بأي سبيل من سبل الوصاية حتى لو كانت الوحي المنزل من الله.

كما تريان أن العقل البشري قادر على إدراك ما ينفعه وما يضره؛ ومن ثم له أن يقضي بتحريم ما فيه ضرر على الإنسان وبإباحة ما لا ضرر فيه عليه؛ حتى وإن كان الدين يقضي بخلاف بذلك ويحكم بضده.

المشكلة أن الليبرالية والعلمانية لا تؤمنان بأن الإنسان كائن اختصه بخلقه بيده، وكرمه وفضله على سائر المخلوقات؛ بل تريان أن الإنسان منحدر من قرد تطور مع الزمن فصار على ما هو عليه الآن.

وعلى هذا التصور فالعقل البشري هو بالأساس عقل متطور من عقل قرد؛ فبأي تعلة تكون الوثوقية عندهم في معارفه على هذا النحو مع أنهم يقرون بحيوانية وبهيمية أصله؟!

******



يظل الرفيق العلماني مصراً على أن الله -تبارك وتعالى- يجب عليه أن يحاسب ويعذب في الآخرة= مَن سرق وقتل وظلم واعتدى على حقوق الناس في الحياة الدنيا؛ ثم يظل هذا الرفيق مصرا -كذلك- على أنه ليس من حق الله- تبارك وتعالى- أن يحاسب ويعذب في الآخرة= مَن كفر به وأنكر وجوده أو كذّب رسوله أو أنكر كتابه أو حارب شريعته أو عادى دينه الحق في الحياة الدنيا! وأنه - تبارك وتعالى - يكون ظالما إذا حاسب وعذّب مَن فعل هذه الأمور؛ لأن كل ذلك داخل تحت حرية التفكير والرأي!

*****

يقول الليبرالي:

إن الرجل إذا غازل امرأة لا تحل له، أو حاول لمس جسدها، فإن كان ذلك عن غير رضا المرأة= فهو جريمة تحرش، وعلى السلطة أن تعاقب الرجل بالقانون.

وأما إن كان ذلك برضا منها= فهذه حرية شخصية لهما، ولا ينبغي لأحد، سواء كان السلطة أو للفرد العادي أن يتطفل على الرجل والمرأة بعقاب أو زجر أو نُصح.

ويقول الذي رضي بالله ربا وبالإسلام ديناً:

رضا المرأة عن مغازلة الرجل لها أو لمسها أو الزنا بها= لا قيمة له، وهو والعدم سواء؛ لأن تلك الأفعال منكرات حرمها الله رب الرجل ورب المرأة، وما دامت منكرات= فينبغي تغييرها باليد أو اللسان أو القلب بحسب الحال، وليس هذا من التطفل أو الاعتداء على خصوصيات الآخرين.

*****

تمت